التقرير السنوي 2009

بنك بوبيان
Boubyan Bank

المحتويات	صفحـــة
أعضاء مجلس الإدارة	4
أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية	4
أعضاء الإدارة التنفيذية	4
كلمة رئيس مجلس الإدارة	5
تقرير الأداء لعام 2009	8
إدارة المخاطر	15
تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية	31
البيانات المالية	33

صاحب السمو
الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
حفظه الله ورعاه

سمو ولي العهد
الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح
حفظه الله

سمو الشيخ
ناصر المحمد الأحمد الجابر الصباح
حفظه الله

أعضاء مجلس الإدارة

السيد / ابراهيم علي القاضي	رئيس مجلس الإدارة
السيد / جسار دخيل الجسار	نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد / د. خالد راشد الهاجري	عضو مجلس إدارة
السيد / عبد الرحمن ناصر السعيد	عضو مجلس إدارة
السيد / عبد العزيز عبد الله دخيل الشايع	عضو مجلس إدارة
السيد / عبد الوهاب عبد الله الحوطي	عضو مجلس إدارة
السيد / عدنان عبد المحسن المرزوق	عضو مجلس إدارة
السيد / فريد سعود الفوزان	عضو مجلس إدارة
السيد / يوسف عبدالله يوسف القطامي	عضو مجلس إدارة

أعضاء هيئة الفتوى و الرقابة الشرعية

الشيخ أحمد الياسين	رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية
الشيخ د. عجيل جاسم النشمي	نائب الرئيس
الشيخ د.عبد العزيز القصار	مستشار الهيئة
الشيخ د. عصام خلف العنزي	عضو
الشيخ د. محمد عبد الرزاق الطبطبائي	عضو
الشيخ د. سعود محمد الربيعه	عضو

الإدارة التنفيذية

عادل عبدالوهاب الماجد	الرئيس التنفيذي
ناظم سليمان القناعي	مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية والدعم المصرفي
المعتز بدين الله الرافعي	مدير عام الإدارة المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الخاصة
عادل عبد الله الحماد	مدير عام مجموعة الموارد البشرية
وليد خالد الياقوت	مدير عام مجموعة الشئون الإدارية
احمد فايد الجبالي	مدير عام المجموعة المالية
عبد الرحمن حمزة	رئيس التدقيق الداخلي
طلال عبدالله الوقيان	مساعد مدير عام مجموعة التمويل
عبد الله سعود المليفي	مساعد مدير عام مجموعة الإستثمار

كلمة السيد رئيس مجلس الإدارة
في التقرير السنوي 2009

لم يكن عام 2009 عاما عاديا كبقية أعوام الألفية الجديدة ، فالتحديات التي واجهتها اقتصاديات العالم ومن بينها الاقتصاد الكويتي وقطاعاته المختلفة بسبب تداعيات الأزمة العالمية تطلبت جهودا كبيرة من الجميع للخروج منها بأقل الخسائر الممكنة لضمان الاستمرار والتأقلم مع المتغيرات التي فرضتها الأزمة التي وصفت بأنها الأعنف في تاريخ عالمنا المعاصر .

فخلال العام المنصرم شهد الاقتصاد العالمي اسوا سنوات الانكماش وعدم اليقين نتيجة التراجعات الحادة التى شهدتها اسواق المال الرئيسية والاعلان عن اغلاق مئات المصارف والاف الشركات حول العالم وما ترتب عليه من بلوغ معدلات البطالة ارقاما قياسية مما ادى الى اطلاق اكبر حملة انقاذ قادتها مختلف الحكومات وعلى وجه الخصوص حكومات الدول المتقدمة وذلك بغرض محاولة ايقاف التدهور في مختلف قطاعاتها الاقتصادية كما طرحت العديد من مبادرات الانقاذ العالمية المشتركة سواء من خلال المنظمات الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين او من خلال اجتماعات الدول الصناعية الكبرى ومجموعة ال20 .

ولم تكن اسواق منطقتنا بعيدة عن تلك التداعيات حيث ان ارتباط الكثير من القطاعات الخليجية وشركات المنطقة بالاسواق العالمية ادى الى خلق ازمات عدة اختلفت حدتها من دولة لاخرى تراوحت ما بين انهيار في اسواق المال والبورصات و الانخفاض الحاد في قيم الاصول ادى الى ازمات عانت منها شركات الاستثمار المحلية بالدرجة الاولى.

وتحديدا وفي الكويت فاننا لم نكن بمعزل عن تداعيات الازمة العالمية التى القت بظلالها السلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية لاسيما قطاع الاستثمار الذي دخل مرحلة تكاد تصل الى الشلل نتيجة للتراجع الحاد الذي شهدته الكثير من قيم اصوله وبالمقابل ارتفاع معدلات الديون المستحقة على بعضها قياسا بحقوق المساهمين.

وبطبيعة الحال فان قطاع البنوك لم يكن بعيدا عن تداعيات الازمة لذلك قامت باتخاذ العديد من الاجراءات الاحترازية التى اثرت كثيرا في نتائجها المالية وخفضت من ارباحها النهائية الى حد تسجيل البعض منها لخسائر غير محققة بسبب بناء مخصصات لمواجهة تعثر بعض عملائها فضلا عن تراجع قيمة بعض مكونات محافظها الاستثمارية .

من جهة اخرى كان للاجراءات التى قامت بها السلطتين (التنفيذية والتشريعية) والمتمثلة في صدور قانون ضمان الودائع الفضل الابرز في بث المزيد من الطمانينة والاستقرار في السوق الكويتي كذلك كان لاعتماد سياسات نقدية توسعية من قبل البنك المركزي من خلال اجراء اكثر من خفض في اسعار الخصم وغيرها من الاجراءات الاخرى اثرا طيبا على القطاع المصرفي والاقتصاد المحلي بشكل عام فضلا عن صدور مرسوم قانون الاستقرار المالي الذي كان له دورا هاما في الحد من الدخول في ازمات اعمق ومشكلات اكبر.

وعموما وعلى مستوى الاقتصاد الكويتي فان الحديث عن عام 2010 اصبح مختلفا تماما عما كان عليه في عام 2009 حيث تراجعت معدلات التشاؤم لدى الكثيرين خاصة وان التوقعات بالنسبة لدولة الكويت تشير أن عام 2010 يمكن أن يكون مختلفا عن سابقه لاسيما أنه العام الأول للبدء في تنفيذ خطة التنمية الخمسية التي تعد الخطة الأولى التي يتم إقرارها من قبل مجلس الأمة منذ الثمانينات من القرن الماضي ، وهي الخطة التي تتجاوز تكلفتها ال 100 مليار دولار لفترة الاربع سنوات القادمة وما يترتب على تنفيذها من اثر / من المؤمل / ان يكون ايجابيا على اداء الاقتصاد المحلي .

وأود هنا الإشارة إلى تأكيد القائمين على تنفيذ الخطة من السلطتين التشريعية والتنفيذية على أهمية الدور المنوط بالقطاع الخاص ، وهو القطاع الذي ينظر إلى ارتفاع نسبة مساهمته في النشاط الاقتصادي على أنه أهم المؤشرات الدالة على ديناميكية الاقتصاد وتطوره.

وبطبيعة الحال فإن البنوك المحلية ستكون لاعبا رئيسيا في تنفيذ الخطة الخمسية ، بسبب الدور الذي يمكن أن تؤديه في نجاح هذه الخطة وتحقيق أهدافها المطلوبة من خلال قيامها بالدور التمويلي لبعض مشاريع الخطة .

وبالنسبة لبنك بوبيان فان عام 2009 كان بالفعل عام التحديات لمجلس الادارة الذي تولى المهمة في وقت صعب حيث تمكن من تحقيق اهدافه في الحفاظ على استقرار البنك واستمرار انشطته وتحقيق نتائج تشغيلية ايجابية رغم تحديات الازمة.

فعلى سبيل التحوط واتخاذ المزيد من الاجراءات التى تعزز من المركز المالي للبنك محليا باعتباره جزء من الكيان المصرفي الذي يمثل الركيزة الاساسية في الاقتصاد الكويتي فقد ارتاينا اخذ المخصصات المطلوبة تجاه بعض عملاء البنك الذين تاثرت اوضاعهم نتيجة الازمة وكذلك بعض من استثماراته وهو ما انعكس على النتائج المالية لنسجل خسائر غير محققة بسبب ذلك عن عام 2009 بلغت 51.7 مليون دينار كويتي .

هذا ونتطلع ان يكون عام 2010 عام تحول في اداء البنك مدفوعين بمجموعة من العوامل الايجابية لعل اهمها :-

1- دخول مساهمين جدد في هيكل ملكية البنك على راسهم بنك الكويت الوطني.

2- اتمام عملية زيادة راس مال البنك .

3- الاستراتيجية الجديدة للبنك التى عملت على اعدادها واحدة من اكبر بيوت الاستشارات العالمية بالتنسيق مع مجلس ادارة البنك وادارته التنفيذية .

4- استقطاب فريق فني اداري محترف من افضل الخبرات المصرفية .

ان جميع العوامل السابقة وغيرها تمثل في مجملها قاعدة قوية للانطلاق وتحقيق الاهداف المطلوبة خلال السنوات المقبلة بمشيئة الله تعالى .

شكر خاص

ويسرني بهذه المناسبة أن ارفع بالأصالة عن نفسي ونيابة عن جميع الاخوة أعضاء مجلس ادارة بنك بوبيان وإدارته التنفيذية أسمى آيات الشكر والعرفان والامتنان إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه وسمو ولي عهده الأمين الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح وإلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الأحمد الجابر الصباح حفظهما الله ضارعين إلى المولي العلي القدير أن يلهمهم التوفيق وأن يمدهم بأسباب النجاح لما فيه رفعة هذا الوطن وتطوره.

كما أود أن أتقدم بالشكر الجزيل للمسئولين في بنك الكويت المركزي ، وعلى رأسهم سعادة المحافظ الشيخ سالم عبد العزيز الصباح الذي لا يألو جهدا في اتخاذ ما يراه مناسبا لمصلحة الاقتصاد الكويتي من إجراءات تدعم دائما مختلف القطاعات وفي مقدمتها القطاع المصرفي .

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لجميع مساهمي البنك وعملائه الكرام الذين كانوا دائما وراء دعمه وقدرته على مواجهة التحديات كما أتوجه بالشكر إلى جميع الاخوة أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في البنك وعلى رأسها فضيلة الشيخ أحمد بزيع الياسين على جهودهم الكبيرة التي تعتبر نبراسا هاديا لكل أنشطة البنك وخدماته وتعاملاته .

وختاما اود في هذا المقام أيضا أن أزجي الشكر الجزيل لجميع مسئولي بنك بوبيان وموظفيه الذين يعملون بروح الفريق الواحد من أجل تحقيق المزيد من النجاحات لبنكهم الذي نأمل جميعا أن تكون المرحلة المقبلة مرحلة جديدة تدفعه نحو المزيد من العطاء و الإنجازات وتحقيق الأهداف التي تضعه في مصاف بنوك المقدمة .

والله ولي التوفيق

إبراهيم علي القاضي

رئيس مجلس الإدارة

تظهر البيانات المالية الختامية للبنك أن إجمالي أصول البنك بلغت بنهاية 2009 مبلغ وقدره 964.8 مليون دينار كويتي بمعدل نمو 14.8 % عن 2008 وبلغ إجمالي حسابات المودعين 709 مليون دينار كويتي بمعدل نمو 24.5 %.

وبلغت الإيرادات الإجمالية لأعمال البنك كما في نهاية ديسمبر 2009 مبلغ وقدره 47.5 مليون دينار كويتي وبلغ إجمالي المخصصات التي قام البنك بتجنيبها في إطار مواجهة تداعيات الأزمة العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد المحلي 66.9 مليون دينار كويتي لتبلغ بالتالي خسارة البنك غير المحققة 51.7 مليون دينار كويتي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن اتخاذ مثل هذه الإجراءات الاحترازية وبخاصة ما يتعلق ببند المخصصات يأتي كإجراء وقائي لدعم الموقف المالي للبنك في مثل هذه الظروف الاقتصادية الاستثنائية، علماً بأن ذلك لم ولن يؤثر على أرباح المودعين بالبنك.

وعموماً، فإنه على الرغم من التحديات التي واجهها القطاع المصرفي الكويتي والذي يعتبر بنك بوبيان جزءاً أساسياً منه، نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية فقد استمر البنك في أداء دوره وتقديم خدماته المميزة بوصفه بنكاً يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

فبعد فترة من النمو والتطور الكبيرين اللذين شهدتهما محفظة الاستثمار في الفترة من 2005 إلى 2007 من خلال الاستثمار في فرص استثمارية وأصول منوعة واعدة، قامت **مجموعة الاستثمار** خلال عام 2009 – كما حدث في عام 2008 – بالتركيز على متابعة هذه الاستثمارات للتأكد من سلامة المحفظة الاستثمارية، لاسيما مع اندلاع الأزمة وانعكاساتها على جميع أسواق العالم حيث أدت هذه السياسة إلى احتفاظ معظم الاستثمارات بقيمتها إلى حد كبير وتحقيق العوائد المستهدفة.

وبنظرة سريعة إلى أهم الاستثمارات المباشرة التي تتميز بجودة الأداء خلال 2009، فقد شهد استثمار بنك بوبيان في بنك معاملات إندونيسيا نمواً بمعدل 25 % خلال العام، وهناك أيضاً بنك لندن والشرق الأوسط في المملكة المتحدة المرخص من قبل هيئة الخدمات المالية البريطانية منذ 2007 حيث نجح البنك في زيادة رأسماله بقيمة 75 مليون جنيه إسترليني ليصبح إجمالي رأسمال البنك 250 مليون جنيه إسترليني في نهاية عام 2008 .

ومن أبرز الصفقات الاستثمارية الناجحة الأخرى للمجموعة كانت شركة إجارة إندونيسيا للتمويل التي أسسها البنك في النصف الأول من 2007 بالاشتراك مع بنك معاملات والشركة الدولية للإجارة والاستثمار في الكويت حيث بلغت نسبة نمو هذا الاستثمار أكثر من 20 % خلال 2009.

وعلى الصعيد المحلي، ارتفعت قيمة شركة الخدمات اللوجستية المتكاملة بنسبة 62 %، كما كان أداء دائرة العقار الدولي معقولاً، حيث بلغت توزيعات محفظة العقار الأوروبية 7 %. وبالنسبة لصندوق بوبيان للعقار العالمي، فقد

تأثرت الأصول المتنوعة جغرافياً بالأزمة الائتمانية مما أدى إلى إيقاف التوزيعات لسنة 2009 لاستيعاب متطلبات إعادة التمويل والهيكلة، ومع ذلك ننوي استئناف التوزيعات في 2010.

وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهت صندوق بوبيان للصكوك العقارية من حيث ارتفاع سقف المنافسة بين الفنادق التي تقدم الخدمات الفندقية للحجاج في موسم الحج، فقد حافظ الصندوق على أدائه المميز ووزع عوائد معقولة على عملائه بشكل دوري.

أما فيما يخص محفظة الفرص العقارية البريطانية التي قامت حديثاً بتطوير أجنحة فندق نوتنج هيلز في المملكة المتحدة، فقد تم بالفعل إشغال الفندق الذي يتوقع أن يعود على المحفظة بعوائد مجزية وفق الإستراتيجية المتبعة.

وعلى مستوى **الخدمات المصرفية**، فقد شهد عام 2009 نمواً ملحوظاً في حضور البنك في السوق المحلي حيث تم افتتاح عدد من الفروع لتغطية المناطق الأكثر ازدحاماً ليصل بذلك عدد الفروع إلى 15 فرعاً بنهاية العام مع التركيز على الفروع المخصصة للسيدات لمنحهن المزيد من الخصوصية والحرية إلى جانب زيادة أجهزة السحب الآلي لتغطي أهم مناطق الكويت.

ودعماً منه للحركة التجارية في البلاد، قام البنك بزيادة أجهزة نقاط البيع وافتتاح مزيد من المكاتب التسويقية في معارض أشهر وكلاء السيارات، في الوقت الذي لعب فيه فريق المبيعات المباشرة دوراً أساسياً في دخول السوق من خلال عرض منتجات وخدمات البنك في الكثير من المواقع الحكومية والجهات التي تعتبر هدفاً أساسياً لاستقطاب المزيد من العملاء.

واستمر البنك في تطوير منتجاته وخدماته المصرفية للأفراد وعززها بطرح منتج جديد هو «المساومة» ليؤكد مرة أخرى قدرته على الابتكار وإمداد العملاء بالجديد الذي يلبي متطلباتهم واحتياجاتهم.

ونظرا للإقبال الكبير على استخدام الانترنت في الكويت، فقد قام البنك بتحديث موقعه الالكتروني www.bankboubyan.com ليصبح أكثر سهولة وشمولية من حيث عدد الخدمات التي يمكن أن يحصل عليها العملاء في أسرع وقت وبأقل جهد.

وكان من أبرز ما تحقق في عام 2009 هو حصول «مركز اتصالات العملاء» في البنك على تقدير خاص من «مؤسسة مراكز الاتصالات» العالمية إلى جانب الشهادة الخاصة من «مؤسسة كاريزما لاستشارات الأعمال وحلول التدريب» من خلال تعاوننا مع شركائنا في الولايات المتحدة "The Call Center School" كما كان بنك بوبيان أول بنك في الكويت يميز وكلاءه بشهادة عالمية معترف بها.

وخلال 2009، شهدت **مجموعة العمليات** توسعاً في نشاطاتها بإضافة إدارة الصناديق التي تقوم بتقديم الدعم للصناديق المدارة من قبل البنك مع العمل على ترشيد التكاليف في وكالة المبيعات وخدمات الاكتتاب الخاصة وغيرها من العناصر التي يمكن تقليل تكلفتها.

وعلى الرغم من الأزمة المالية فقد تمكنت

المجموعة من عقد عدد من اتفاقيات خدمات الأمانة ووكالات البيع مع مديري الصناديق والتي ستدخل مرحلة التنفيذ خلال العام الحالي إلى جانب طرحها لبعض المنتجات والخدمات الجديدة ومنها خدمة المقاصة الالكترونية (أون لاين) وإصدار الكفالات من خلال الفروع، وسيتم قريبا طرح خدمات التداول الإلكتروني في البورصة الكويتية.

ويمثل التمويل التجاري ركناً أساسياً في نشاطات البنك حيث يسعى دائماً لدعم الشركات والمؤسسات ورجال الأعمال بالحلول التمويلية التي تمكنهم من تحقيق المزيد من النجاح في أعمالهم ومشاريعهم من خلال المؤهلات والخبرات العملية التي تميز كوادره البشرية والمدعومة بالعلاقات التي نجح البنك في تأسيسها مع عملائه والحلول التمويلية المرنة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية السمحة.

و رغم الظروف التي مرت بها الكويت جراء الأزمة العالمية، فإن سياسة **مجموعة التمويل** المتحفظة استطاعت الإبقاء على محفظة تمويلية تتمتع بمستوى عال من الجودة، وإيماناً منها بضرورة دفع عجلة الاقتصاد المحلي قام البنك بتمويل العديد من النشاطات التشغيلية لعملائه إلى جانب تمويل نشاطات الكثير من الشركات المحلية المعروفة بملاءتها المالية وذات السمعة الجيدة إضافة إلى تمويل العديد من النشاطات التجارية والعقارية والصناعية والعديد من المشروعات الحيوية .

ومن المتوقع أن تتوسع نشاطات التمويل للبنك خلال العام الحالي تزامناً مع البدء في تنفيذ الخطة الإنمائية الخمسية التي يتوقع أن تحرك الكثير من القطاعات الاقتصادية المحلية وتسهم في إنعاش الاقتصاد وتطلق الكثير من المشروعات التنموية التي سيتصدى لها القطاع الخاص والتي ستكون في أمس الحاجة إلى التمويل.

وكسياسة عامة للبنك والتزاماً بالممارسة الأخلاقية في كل تعاملاته انطلاقاً من الشريعة الإسلامية التي تعتبر أساس معاملات البنك، فقد واصلت **الخدمات المصرفية الخاصة** المختصة بخدمة العملاء ذوي الملاءة العالية تقديم خيارات الحلول المبتكرة عالية المرونة التي تتناسب مع متطلبات العملاء مع مراعاتها لحدود ومستويات المخاطر المقبولة.

إن عملنا ينطلق من خلال التركيز على استيعاب احتياجات ومتطلبات عملائنا جنباً إلى جنب مع مراعاة القيمة الرئيسية في الأمانة والتعامل النزيه والالتزام بالأحكام الشرعية، حيث ساعدنا ذلك على تكوين سلسلة عريضة من الحلول التي تشمل إدارة الثروات للأفراد وإدارة أموال العملاء من الشركات والمؤسسات بروح البنك الإسلامي والنشاط الاستثماري الذي يؤمن بروح المسؤولية الاجتماعية.

وعلى صعيد علاقات البنك المحلية والعالمية فقد استمرت **دائرة العلاقات المصرفية الدولية** في أداء دورها والتركيز على تأسيس علاقات طويلة الأجل مع مختلف البنوك المحلية والأجنبية.

وعلى الرغم من تحديات الأزمة، استمرت **إدارة الخزينة** (غرفة التداول) في أداء نشاطاتها وتقديم خدماتها بنفس المستوى اعتماداً على فريق مهني يمتلك خبرة طويلة استطاع رغم جميع الظروف غير المواتية الحفاظ على النسب المطلوبة حسب النظم المتبعة ومركز السيولة للبنك.

ونجحت مجموعة **تكنولوجيا المعلومات** في تحقيق هدفها الرئيسي وهو تطبيق المزيد من الحلول التقنية عالية الجودة التي تنعكس في النهاية على خدمة عملاء البنك، حيث أنجزت المجموعة سلسلة من الخدمات والتطبيقات دخل العديد منها مرحلة التنفيذ في حين يتوقع أن يتم تفعيل القسم الآخر للتنفيذ عام 2010 .

ومن ذلك تطوير نظام آلي شامل لاحتساب المخصصات والتقارير الرقابية إلى جانب إنشاء صفحة خاصة على موقع البنك على الانترنت بخصائص أمنية عالية لعملاء التمويل التجاري تضم كل احتياجاتهم من المعلومات الضرورية.

كما تم إدخال عدة تحسينات على نظام الخدمات المصرفية الآلية وتطويره لدعم الجيل الجديد من متصفحي الانترنت مع تطوير قدرات الخدمات الذاتية للموارد البشرية إضافة إلى تحسين قدرات التعامل مع الكوارث – لا قدر الله – من خلال غرفة العمليات البديلة أو التي يمكن استخدامها في الحالات الطارئة.

مواردنا البشرية وخدمة المجتمع

تمثل الموارد البشرية عماد أي مؤسسة تطمح إلى تحقيق الإنجازات، ونحن في بنك بوبيان نؤمن بأن العنصر البشري هو دائماً القوة الدافعة لخططنا واستراتيجياتنا المستقبلية. ولذلك واصلت مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة سبل التعاون الاستراتيجي مع المجموعات والأقسام الأخرى في البنك لتحقيق أهدافها وأغراضها من خلال مساهماتها الفاعلة في إدارة الموارد البشرية والتدريب.

ولما كان الاستثمار في العنصر البشري يمثل أحد أهم الأهداف الإستراتيجية لأكاديمية إتقان فقد زخر عام 2009 بعدة نشاطات تدريبية على صعيد البنك وعلى الصعيد المحلي في دولة الكويت.

وكان لاهتمام البنك بمتابعة آخر المستجدات على الصعيد المهني في الوظائف المختلفة في قطاعات البنك دور في قيام إدارة التدريب، على سبيل المثال، بالتنسيق لعدد من الموظفين للحصول على المؤهلات الوظيفية المعتمدة دولياً، وتم خلال عام 2009 تخريج دفعة جديدة من الموظفين الحاصلين على شهادة (مدير مصرف معتمد) وشهادة (مدير ائتمان معتمد).

وإيماناً منه بدوره في المجتمع، فقد استمر بنك بوبيان في التواصل مع كل شرائح المجتمع الكويتي انطلاقاً من مسؤوليته الاجتماعية حيث اشتملت مساهمات ومبادرات البنك الاجتماعية خلال العام على مجموعة كبيرة من النشاطات والفعاليات من خلال رعايتها ودعمها.

واستمر البنك في إبراز مشاركاته في المؤتمرات والمعارض وغيرها من الفعاليات التي تظهر نشاطات البنك وخدماته ومنتجاته كما تؤكد دعمه للقطاعات المختلفة في المجتمع. وقام البنك بدعم ورعاية العديد من النشاطات الطلابية إيماناً منه بدور هذه الفئة في المجتمع إلى جانب المشاركة في العديد من المعارض الوظيفية التي سعى البنك من خلالها إلى التعريف بنشاطاته والعمل على استقطاب أفضل الكوادر الكويتية الشابة.

كما استمر البنك في تقديم خدماته للمؤسسات التعليمية المختلفة في الدولة، حيث تم استقبال مجموعة جديدة من طلبة الجامعات الحكومية والخاصة منها ضمن برنامج التدريب الصيفي 2009 بهدف تقديم الدعم للطلبة الذين يشترط لتخرجهم إتمام تدريب ميداني في مؤسسات الأعمال.

الرقابة الداخلية ومبادئ الإدارة السليمة (الحوكمة)

ساهمت إدارة البنك خلال عام 2009 في تغطية متطلبات متابعة الالتزام بالنسبة لمكافحة غسيل الاموال وتمويل الإرهاب من خلال اختيار نظام آلي يضفي مزيدا من الرقابة ويدعم إجراءات الإدارة في التأكد من الالتزام بالسياسات والإجراءات والتعليمات ، بما يساعدها على القيام بدورها في التحقق من التزام مجموعات وإدارات البنك بالقوانين والتعليمات والتنسيق بينها لإعداد التقارير المطلوبة إضافة إلى تحقيق الحماية لأصول البنك وعملياته من أي مخاطر محتملة.

واعتمد مجلس إدارة بنك بوبيان إطار عمل سياسة إدارة المخاطر بما يتماشى مع إرشادات وتعليمات بنك الكويت المركزي والممارسات المثلى لمجلس الخدمات المالية الإسلامية ولجنة بازل.

اما بالنسبة **لدائرة إدارة المخاطر**، فقد قامت بوضع الأسس المطلوبة لعملية تحديد وقياس وإدارة كل مواطن المخاطر المعرض لها البنك. وفي هذا الخصوص، نشير إلى أن البنك مستمر في تطوير أعمال دائرة المخاطر عن طريق تدعيمها بالموارد البشرية المطلوبة وبآخر ما تم التوصل إليه من تطبيقات وأساليب علمية. على سبيل المثال والتزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي، تم تطبيق عملية داخلية لتقييم كفاية رأس المال وقد تم الموافقة عليها من قبل مجلس إدارة البنك وذلك لضمان توافر رأسمال كاف للمخاطر التي قد يتعرض لها البنك، كما تم إنجاز اختبارات الضغط التي تمكن البنك من تقدير معدل كفاية رأس المال أخذاً بالاعتبار عدة سيناريوهات ومن ثم اتخاذ إجراء استباقي لمنع هبوطه تحت المعدلات المطلوبة.

وبخصوص مخاطر الائتمان، تقوم إدارة مخاطر الائتمان بتحديد وقياس وإدارة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة تخلف أحد العملاء عن السداد، وذلك عن طريق إجراء دراسة ائتمانية مستفيضة وعن طريق إجراء مراجعة مستمرة لكل عميل على حدة مع الأطراف ذوي العلاقة بما

فيها الضمانات المقدمة، وكذا دراسة المحفظة بشكل عام للتأكد من جودتها ومن عدم وجود تركزات في قطاعات اقتصادية معينة تطبيقا لمبدأ توزيع المخاطر. هذا وقامت إدارة مخاطر الائتمان بتطوير نظام تقييم للعملاء(Credit Rating System) يتوقع أن يتم إنجازه بشكل كلي خلال الربع الأول من عام 2010.

وتقوم إدارة مخاطر السوق بتطبيق مقاييس وأدوات رقابية لتخفيف مخاطر السوق مثل المراقبة المستمرة لعدم تطابق الأصول والمطلوبات ومتابعة وضع السوق والمراكز التي أخذها البنك، كما تقوم الإدارة بمراقبة الحدود الممنوحة للمتعاملين للتأكد من التزامهم بالحدود الممنوحة وكذا الضبط نشاطاتهم.

وبالنسبة لمخاطر التشغيل، فإنه إضافة إلى مهامها الاعتيادية ستقوم الإدارة خلال عام 2010 بالبدء بتطبيق بعض الأنظمة التي ستساعد على تحديد وقياس وإدارة المخاطر مثل إدارة الحوادث العرضية (The Incident Management System) ولوحات تحديد وقياس المخاطر (Dashboard).

وتم استقطاب عدد من الكوادر البشرية التي تتمتع بالخبرات المصرفية ذات الصفة الإسلامية، وذلك لدعم **دائرة الشؤون القانونية** لأداء الدور المنوط بها لتلبية كل متطلبات دوائر البنك من الجوانب القانونية، كما تم إنشاء وحدة خاصة لتولي قضايا البنك ومتابعة عملائه المتعثرين.

وتعتبر وظيفة التدقيق الداخلي عنصر أساسي من عناصر الرقابة والحوكمة في البنك، حيث تضم كوادر مؤهلة وذات خبرة كبيرة سواء على مستوى الموظفين أو قيادة الإدارة. قامت إدارة التدقيق الداخلي خلال السنة بمراجعة سياسات وإجراءات البنك في مختلف مناطق الأعمال لضمان الالتزام بالمعايير الدولي والممارسات المثلى، حيث تعمل الإدارة وفقاً لسياسات وإجراءات معتمدة.

الرقابة الشرعية

من المعروف إن أبرز ما تمتاز به البنوك والمؤسسات الإسلامية هو وجود إدارة الرقابة الشرعية التي تختص بمراجعة وفحص جميع عقود ومعاملات البنك، والتأكد من سلامتها ومطابقتها لقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية وفقا لما أقرته هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في بنك بوبيان.

وقامت إدارة الرقابة الشرعية في بنك بوبيان خلال فترة هذا التقرير بدراسة ومراجعة كل العقود والنماذج المستخدمة في البنك ، كما تقوم الإدارة بعمل تدقيق داخلي ربع سنوي على جميع عقود ومعاملات البنك ومراجعة وفحص العقود المبرمة إضافة إلى تدريب وتثقيف الموظفين من الناحية الشرعية، ونشر الوعي الشرعي لدى أفراد المجتمع فيما يخص جانب المعاملات الإسلامية المعاصرة.

إدارة المخاطر

أصدر بنك الكويت المركزي في يونيو 2009 تعليمات حول تطبيق معيار كفاية رأس المال وفقاً لإطار عمل لجنة بازل 2 المطبق على البنوك الإسلامية المرخصة في الكويت. تتناول هذه التعليمات القواعد الجديدة لكفاية رأس المال لغرض احتساب والمحافظة على الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لمخاطر الائتمان والسوق و التشغيل وفقاً لـ «الأسلوب القياسي». ويهدف إطار عمل لجنة بازل 2 لتقوية إدارة المخاطر وانضباط السوق وتحسين مستوى أمان وسلامة القطاع المصرفي الكويتي.

هيكل المجموعة

تأسس بنك بوبيان ش.م.ك. ("البنك") كشركة مساهمة كويتية عامة بتاريخ 21 سبتمبر 2004 وفقاً لقانون الشركات التجارية المعمول به في دولة الكويت وبموجب المرسوم الأميري رقم 88 ووفقاً لقواعد وقوانين بنك الكويت المركزي (القانون رقم 30 الصادر في 2003).

في 28 نوفمبر 2004 تم الترخيص للبنك من قبل بنك الكويت المركزي ليقوم البنك بشكل رئيسي بتقديم كافة الخدمات المصرفية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية السمحة وطبقاً لما تعتمده هيئة الرقابة الشرعية بالبنك.

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية لكل من البنك وشركاته التابعة: شركة بوبيان للتأمين التكافلي ش.م.ك. (مقفلة) وشركة بوبيان كابيتال للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة) ، وشركة بوبيان الصناعية للتجارة العامة ذ.م.م.، وتخضع جميعها لسيطرة البنك (ويشار للبنك وشركاته التابعة مجتمعين بـ ("المجموعة").

تتكون الشركات التابعة مما يلي:

اسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	2009 حصة الملكية وحقوق التصويت %	2008 حصة الملكية وحقوق التصويت %	النشاط الرئيسي
شركة بوبيان للتأمين التكافلي ش.م.ك (مقفلة)	الكويت	56.78	56.78	تأمين تكافلي
شركة بوبيان كابيتال للاستثمار ش.م.ك (مقفلة)	الكويت	100.00	100.00	استثمار إسلامي
شركة بوبيان الصناعية للتجارة العامة ذ.م.م.	الكويت	100.00	100.00	تجارة عامة
شركة السيرة العقارية ذ.م.م.	الكويت	-	100.00	عقارات

هيكل رأس المال

تحتفظ المجموعة بقاعدة رأسمالية مدارة بصورة فعالة لتغطية المخاطر الكامنة في الأعمال. ويتم مراقبة كفاية رأسمال المجموعة باستخدام مجموعة من الإجراءات مثل القواعد والنسب المحددة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية والتي يطبقها بنك الكويت المركزي في الإشراف على المجموعة.

وقد التزمت المجموعة خلال السنة بكافة المتطلبات الخارجية المفروضة حول رأس المال.

تتمثل الأهداف الرئيسية لإدارة رأسمال المجموعة في التأكد من أن المجموعة ملتزمة بكافة المتطلبات الخارجية حول رأس المال، ولديها تصنيف ائتماني قوي ونسب جيدة لرأس المال وذلك لدعم أعمالها ورفع القيمة العائدة للمساهمين إلى الحد الأقصى.

تدير المجموعة هيكل رأسمالها وتقوم بتعديله على ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وسمات المخاطر التي تتعرض لها أنشطتها. وبهدف المحافظة على هيكل رأس المال أو تعديله، يمكن للمجموعة أن تقوم بتعديل مبلغ توزيعات الأرباح للمساهمين أو زيادة رأس المال. لم يتم عمل أي تغييرات في الأهداف والسياسات والإجراءات عن السنوات السابقة.

يبين الجدول التالي مركز رأس المال القانوني للمجموعة كما في 31 ديسمبر:

	2009	2008
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الشريحة 1 من رأس المال		
رأس المال	116,531	116,531
علاوة إصدار أسهم	280	280
احتياطي إجباري	3,913	3,913
احتياطي اختياري	3,591	3,591
(خسائر متراكمة) / أرباح مرحلة	(38,445)	13,250
حصص غير مسيطرة	1,971	2,393
خصومات من الشريحة ١ من رأس المال (50 % استثمارات في شركات زميلة واستثمار في صكوك)	(5,814)	(972)
	82,027	138,986
الشريحة 2 من رأس المال		
احتياطي القيمة العادلة	569	(798)
احتياطي ترجمة عملات أجنبية	-	(1,619)
مخصص عام	6,945	6,751
خصومات من الشريحة 2 من رأس المال (50 % استثمارات في شركات زميلة واستثمار في صكوك)	(5,814)	(972)
	1,700	3,362
إجمالي رأس المال القانوني	83,727	142,348
الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	604,932	586,511
نسب رأس المال		
إجمالي رأس المال القانوني كنسبة مئوية من إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	13.84%	24.27%
إجمالي الشريحة ١ من رأس المال كنسبة مئوية من إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	13.56%	23.70%

الأصول المرجحة بأوزان المخاطر ورأس المال اللازم

فيما يلي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر ورأس المال اللازم لمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل:

مخاطر الائتمان

إجمالي رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2009 يقدر بمبلغ 65,745 ألف دينار كويتي (2008: 63,439 ألف دينار كويتي) كما هو مبين بالتفصيل أدناه:

31 ديسمبر 2009

	إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان	الأصول المرجحة بالمخاطر	رأس المال اللازم
	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.
النقد	5,800	-	-
المطالبات على الدول	46,047	-	-
المطالبات على البنوك	123,515	17,864	2,144
المطالبات على الشركات	368,198	222,199	26,664
الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	60,809	40,417	4,850
الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	17,174	5,707	685
استثمارات عقارية	38,776	77,551	9,306
عملاء الاستثمار والتمويل	171,113	65,342	7,841
الصكوك	42,209	28,977	3,477
انكشافات أخرى	116,178	93,676	11,241
	989,819	551,734	66,208

31 ديسمبر 2008

	إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان	الأصول المرجحة بالمخاطر	رأس المال اللازم
	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.
النقد	6,128	-	-
المطالبات على الدول	423	-	-
المطالبات على البنوك	136,697	26,869	3,224
المطالبات على الشركات	294,148	198,143	23,777
الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	11,823	8,482	1,018
الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	6,166	2,212	265
استثمارات عقارية	32,716	65,432	7,852
عملاء الاستثمار والتمويل	215,497	97,984	11,758
الصكوك	36,177	25,139	3,017
انكشافات أخرى	137,224	104,399	12,528
	876,999	528,660	63,439

تتضمن الانكشافات الأخرى أعلاه مبلغ 3,856 ألف دينار كويتي (2008: 11,445 ألف دينار كويتي) يمثل مبلغ المخصص العام الذي يزيد عن 1.25 % المسموح به كجزء من الشريحة 2.

تابع الأصول المرجحة بأوزان المخاطر ورأس المال اللازم

مخاطر السوق

إجمالي رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر السوق كما في 31 ديسمبر 2009 بلغ 1,203 ألف دينار كويتي (2008: 2,222 ألف دينار كويتي) كما هو مبين بالتفصيل أدناه:

	2009		2008	
	انكشافات ممولة ذاتياً	انكشافات ممولة من خلال حسابات استثمارية	انكشافات ممولة ذاتياً	انكشافات ممولة من خلال حسابات استثمارية
	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.
مخاطر صرف العملات الأجنبية	1,203	-	2,222	-
المضاعف	8.333	-	8.333	-
أصول مرجحة بأوزان المخاطر	10,023	-	18,520	-

مخاطر التشغيل

بلغ إجمالي رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر التشغيل 5,181 ألف دينار كويتي (2008: 4,720 ألف دينار كويتي). تم احتساب رأس المال المطلوب كنسبة مئوية من متوسط الدخل الإجمالي لفترة ثلاث سنوات في معامل الفا المحدد مسبقاً.

يلخص الجدول التالي مبلغ الانكشاف لمخاطر التشغيل والمتطلبات الرأسمالية المتعلقة به:

	2009	2008
	ألف دينار كويتي.	ألف دينار كويتي.
متوسط إجمالي الدخل	34,542	31,466
المضاعف	8.333	8.333
	287,836	262,209
معامل الفا المستخدم	15%	15%
إجمالي الانكشاف لمخاطر التشغيل	43,175	39,331

إدارة المخاطر

تقضي فلسفة إدارة المخاطر بالتأكد من الإدارة الفعالة والمتكاملة للمخاطر على مستوى البنك حيث يتم في الوقت المناسب تحديد وتصنيف وإدارة كافة المخاطر من أجل تحقيق أفضل مصفوفة مخاطر مقابل مزايا للمجموعة.

لدى إدارة مخاطر المجموعة سياسة تتفق مع إرشادات بنك الكويت المركزي والممارسات المثلى السارية من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية ولجنة بازل والمعتمدة من قبل مجلس إدارة المجموعة.

يوجد إدارة مخاطر مستقلة لضمان تحديد وقياس وتخفيف ومراقبة المخاطر بشكل فعال ورفع تقارير بها في الوقت المناسب. كما تم تأسيس لجنة إدارة المخاطر لتقوم بمراقبة مركز المخاطر المجمع بالبنك في ضوء ميثاق عمل لجنة إدارة المخاطر المعتمد.

تتضمن المخاطر التي يتعرض لها البنك بصورة رئيسية ما يلي:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السوق
- مخاطر التشغيل (ومنها مخاطر تكنولوجيا المعلومات)

مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم قدرة أحد أطراف أداة مالية في سداد التزاماته مما يسبب تكبد الطرف الآخر لخسائر مالية.

اعتمدت المجموعة (من خلال مجلس الإدارة) سياسة التمويل وميثاق عمل لجنة التمويل الذي يقدم المبادئ الإرشادية لأنشطة التمويل بالمجموعة. قامت وحدة إدارة مخاطر الائتمان في البنك بتطبيق عدة مقاييس وأدوات رقابية للتخفيف من مخاطر الائتمان التي تتعرض لها أنشطة المجموعة مثل مراجعة كافة عروض الائتمان كل على حدة من أجل تقديم تقارير مراجعة مستقلة إلى ذوى الصلاحيات للموافقة على التمويل استناداً إلى تقييم المخاطر. يتم فصل عروض التمويل في عروض كبيرة القيمة وعروض صغيرة القيمة، ولدى لجنة الإدارة التنفيذية صلاحية الموافقة على عروض التمويل كبيرة القيمة في حدود تمويلية معينة.

تقوم وحدة إدارة مخاطر الائتمان بمراقبة والتأكد من أن الضمانات وتركزاتها يتم مراجعتها ورفع تقارير بها إلى الإدارة في حينه، كما تتأكد من مراقبة الالتزام بسياسة المجموعة للضمانات ومراجعة هذا الالتزام ورفع تقارير به في حينه بسبب تغير ديناميكية الانكشاف لمخاطر الائتمان. يتم إعداد تقرير مخاطر محفظة الائتمان ويتم التحقق من ورفع تقارير بكافة جوانب الإقراض وتركزاته وأوزان الضمانات.

تابع – إدارة المخاطر

مخاطر الائتمان (تتمة)

فيما يلي إجمالي انكشافات المجموعة لمخاطر الائتمان:

31 ديسمبر 2009

	إجمالي الإنكشاف لمخاطر الائتمان	انكشافات ممولة ذاتياً	انكشافات ممولة من خلال الحسابات الاستثمارية
	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.
النقد	5,800	1,910	3,890
المطالبات على الدول	46,047	15,164	30,883
المطالبات على البنوك	123,515	40,714	82,801
المطالبات على الشركات	368,198	142,526	225,672
الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	60,809	20,025	40,783
الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	17,174	5,656	11,518
استثمارات عقارية	38,776	38,776	-
عملاء الاستثمار والتمويل	171,113	56,351	114,762
الصكوك	42,209	42,209	-
انكشافات أخرى	116,178	78,886	37,292
	989,819	442,218	547,601

31 ديسمبر 2008

	إجمالي الإنكشاف لمخاطر الائتمان	انكشافات ممولة ذاتياً	انكشافات ممولة من خلال الحسابات الاستثمارية
	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.
النقد	6,128	2,665	3,463
المطالبات على الدول	423	333	90
المطالبات على البنوك	136,697	59,737	76,960
المطالبات على الشركات	294,148	144,348	149,800
الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	11,823	5,141	6,682
الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	6,166	2,681	3,485
استثمارات عقارية	32,716	32,716	-
عملاء الاستثمار والتمويل	215,497	93,704	121,793
الصكوك	36,177	36,177	-
انكشافات أخرى	137,224	94,467	42,757
	876,999	471,969	405,030

تابع – إدارة المخاطر

مخاطر الائتمان (تتمة)

فيما يلي متوسط انكشاف المجموعة لمخاطر الائتمان (على أساس ربع سنوي):

31 ديسمبر 2009

	متوسط الإنكشاف لمخاطر الائتمان	انكشافات ممولة ذاتياً	انكشافات ممولة من خلال الحسابات الاستثمارية
	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.
النقد	5,852	1,977	3,875
المطالبات على الدول	24,303	8,443	15,860
المطالبات على البنوك	143,043	47,922	95,121
المطالبات على الشركات	341,066	135,683	205,383
الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	38,211	13,151	25,060
الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	19,915	7,056	12,859
استثمارات عقارية	37,546	37,546	-
عملاء الاستثمار والتمويل	180,419	60,705	119,714
الصكوك	41,564	41,564	-
انكشافات أخرى	128,836	84,539	44,297
	960,755	438,586	522,169

31 ديسمبر 2008

	متوسط الإنكشاف لمخاطر الائتمان	انكشافات ممولة ذاتياً	انكشافات ممولة من خلال الحسابات الاستثمارية
	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.
النقد	5,737	2,942	2,795
المطالبات على الدول	4,577	2,697	1,880
المطالبات على البنوك	214,232	113,073	101,159
المطالبات على الشركات	260,976	147,754	113,222
الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	6,170	2,977	3,193
الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	670	670	-
استثمارات عقارية	30,568	30,568	-
عملاء الاستثمار والتمويل	191,228	98,400	92,828
الصكوك	32,768	32,768	-
انكشافات أخرى	109,645	81,930	27,715
	856,571	513,779	342,792

تابع - إدارة المخاطر

مخاطر الائتمان (تتمة)

فيما يلي التوزيع الجغرافي لإجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان:

31 ديسمبر 2009

	الكويت والشرق الأوسط	أمريكا الشمالية	أوروبا الغربية	أخرى	المجموع
	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.
النقد	5,800	-	-	-	5,800
المطالبات على الدول	46,047	-	-	-	46,047
المطالبات على البنوك	113,198	-	7,449	2,868	123,515
المطالبات على الشركات	359,901	-	4,411	3,886	368,198
الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	60,809	-	-	-	60,809
الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	13,451	-	3,723	-	17,174
استثمارات عقارية	4,424	4,494	28,781	1,077	38,776
عملاء الاستثمار والتمويل	171,113	-	-	-	171,113
الصكوك	42,209	-	-	-	42,209
انكشافات أخرى	94,970	287	20,921	-	116,178
	911,922	4,781	65,285	7,831	989,819

31 ديسمبر 2008

	الكويت والشرق الأوسط	أمريكا الشمالية	أوروبا الغربية	أخرى	المجموع
	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.
النقد	6,128	-	-	-	6,128
المطالبات على الدول	423	-	-	-	423
المطالبات على البنوك	107,862	-	25,627	3,208	136,697
المطالبات على الشركات	280,698	-	9,676	3,774	294,148
الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	11,823	-	-	-	11,823
الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	6,166	-	-	-	6,166
استثمارات عقارية	5,380	4,469	21,808	1,059	32,716
عملاء الاستثمار والتمويل	215,497	-	-	-	215,497
الصكوك	36,177	-	-	-	36,177
انكشافات أخرى	115,160	1,509	19,288	1,267	137,224
	785,314	5,978	76,399	9,308	876,999

تابع – إدارة المخاطر

مخاطر الائتمان (تتمة)

فيما يلي إجمالي انكشاف المجموعة بحسب فترة الاستحقاق التعاقدية المتبقية:

31 ديسمبر 2009

	حتى 3 أشهر	من 3 إلى 6 أشهر	من 6 إلى 12 شهر	أكثر من سنة	المجموع
	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.
النقد	5,800	-	-	-	5,800
المطالبات على الدول	46,047	-	-	-	46,047
المطالبات على البنوك	111,964	11,551	-	-	123,515
المطالبات على الشركات	284,164	37,605	44,272	2,157	368,198
الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	10	505	242	60,052	60,809
الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	17,174	-	-	-	17,174
استثمارات عقارية	-	-	2,862	35,914	38,776
عملاء الاستثمار والتمويل	54,185	30,552	84, 246	2,130	171,113
الصكوك	42,209	-	-	-	42,209
انكشافات أخرى	47,860	2,772	331	65,215	116,178
	609,413	82,985	131,953	165,468	989,819

31 ديسمبر 2008

	حتى 3 أشهر	من 3 إلى 6 أشهر	من 6 إلى 12 شهر	أكثر من سنة	المجموع
	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.
النقد	6,128	-	-	-	6,128
المطالبات على الدول	423	-	-	-	423
المطالبات على البنوك	133,933	2,764	-	-	136,697
المطالبات على الشركات	238,488	37,966	13,229	4,465	294,148
الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	2	6	78	11,737	11,823
الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	6,166	-	-	-	6,166
استثمارات عقارية	-	-	2,754	29,962	32,716
عملاء الاستثمار والتمويل	131,706	31,385	47,209	5,197	215,497
الصكوك	36,177	-	-	-	36,177
انكشافات أخرى	67,116	-	-	70,108	137,224
	620,139	72,121	63,270	121,469	876,999

تابع - إدارة المخاطر

مخاطر الائتمان (تتمة)

إدارة الضمانات

تتبنى المجموعة إستراتيجية أساسية تتمثل في تخفيف المخاطر. ولتخفيف مخاطر الائتمان، تقوم المجموعة بالتعامل بشكل حصري مع المؤسسات المالية التي لها تقييم ائتماني مرتفع، كما تقوم المجموعة بتطبيق أسلوب عدم التركز تجاه الأطراف المقابلة مع وضع حدود معتمدة محددة بموجب سياسة المجموعة استناداً إلى المركز العام للأطراف المقابلة لتلبية الالتزامات المالية المدعومة بضمانات كافية.

فيما يلي الأنواع الرئيسية للضمانات التي يتم الحصول عليها:

- عقار
- أسهم مرهونة
- كفالات بنكية
- ودائع ثابتة
- صكوك

يتم بصورة دورية تقييم الضمانات أعلاه بقيمة السوق. يتم الالتزام بمستوى تركز الضمانات وتطابقها مع السياسة الخاصة بالضمانات.

تابع – إدارة المخاطر

مخاطر الائتمان (تتمة)

إدارة الضمانات (تتمة)

تم تغطية انكشاف المجموعة لمخاطر الائتمان بالضمانات المؤهلة التالية:

31 ديسمبر 2009	الضمانات المؤهلة			
	إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان	الضمانات المالية	الضمانات أخرى	صافي الانكشاف لمخاطر الائتمان
	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.
النقد	5,800	-	-	5,800
المطالبات على الدول	46,047	-	-	46,047
المطالبات على البنوك	123,515	-	-	123,515
المطالبات على الشركات	368,198	46,218	3,675	318,305
الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	60,809	-	-	60,809
الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	17,174	-	-	17,174
استثمارات عقارية	38,776	-	-	38,776
عملاء الاستثمار والتمويل	171,113	12,205	93,369	65,539
الصكوك	42,209	-	-	42,209
انكشافات أخرى	116,178	-	-	116,178
	989,819	58,423	97,044	834,352

31 ديسمبر 2008	الضمانات المؤهلة			
	إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان	الضمانات المالية	الضمانات أخرى	صافي الانكشاف لمخاطر الائتمان
	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.
النقد	6,128	-	-	6,128
المطالبات على الدول	423	-	-	423
المطالبات على البنوك	136,697	-	-	136,697
المطالبات على الشركات	294,148	29,084	334	264,730
الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	11,823	-	-	11,823
الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	6,166	-	-	6,166
استثمارات عقارية	32,716	-	-	32,716
عملاء الاستثمار والتمويل	215,497	16,192	108,252	91,053
الصكوك	36,177	-	-	36,177
انكشافات أخرى	137,224	-	-	137,224
	876,999	45,276	108,586	723,137

تابع - إدارة المخاطر

مخاطر الائتمان (تتمة)

المخصصات

فيما يلي المخصصات العامة والمحددة:

يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية على أنها «متأخرة» إذا لم يتم استلام المدفوعات في تاريخ الاستحقاق التعاقدي.

تعتبر التسهيلات الائتمانية «منخفضة القيمة» إذا كان قسط الفائدة أو المبلغ الأصلي متأخر لفترة تزيد عن 90 يوم أو إذا كانت القيمة الدفترية لمبلغ التسهيلات أكبر من القيمة المقدرة الممكن استردادها.

يتم إدارة التسهيلات المتأخرة والمنخفضة ومراقبتها كـ «تسهيلات غير منتظمة» وتصنف ضمن الفئات الأربعة التالية التي تستخدم لتوجيه عملية احتساب المخصصات:

الفئة	المعايير
بشأنها ملاحظات	غير منتظمة لفترة لا تزيد عن 90 يوم
دون المستوى	غير منتظمة لفترة تزيد على 90 يوماً ولا تتجاوز 180 يوماً.
مشكوك في تحصيلها	غير منتظمة لفترة تزيد على 180 يوماً ولا تتجاوز 365 يوماً.
رديئة	غير منتظمة لفترة تزيد على 365 يوماً.

كما يجوز للمجموعة تصنيف عملية تسهيلات تمويلية ضمن أي من الفئات أعلاه بناء على تقدير الإدارة للظروف المالية و/أو غير المالية للعميل.

تابع – إدارة المخاطر

مخاطر الائتمان (تتمة)

المخصصات (تتمة)

محفظة البنك المنخفضة القيمة كما في 31 ديسمبر 2009 بلغت 71,296 ألف دينار كويتي (2008: 13,382 ألف دينار كويتي) والتي تم مقابلها احتساب مخصص بمبلغ 54,122 ألف دينار كويتي (2008: 7,216 ألف دينار كويتي)، كما هو مبين أدناه:

31 ديسمبر 2009

	قروض منخفضة القيمة	مخصص محدد	صافي الرصيد
	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.
المطالبات على البنوك	38,716	31,829	6,887
المطالبات على الشركات	19,113	9,236	9,877
الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	1,019	609	410
عملاء الاستثمار والتمويل	12,448	12,448	-
	71,296	54,122	17,174

31 ديسمبر 2008

	قروض منخفضة القيمة	مخصص محدد	صافي الرصيد
	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.
المطالبات على البنوك	12,000	6,000	6,000
المطالبات على الشركات	1,130	1,130	-
الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	252	86	166
	13,382	7,216	6,166

فيما يلي التوزيع الجغرافي للقروض منخفضة القيمة والمخصص المحدد المحتسب لها:

31 ديسمبر 2009

	قروض منخفضة القيمة	مخصص محدد	صافي الرصيد
	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.
الكويت والشرق الأوسط	63,309	49,858	13,451
أوروبا الغربية	7,987	4,264	3,723
	71,296	54,122	17,174

31 ديسمبر 2008

	قروض منخفضة القيمة	مخصص محدد	صافي الرصيد
	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.
الكويت والشرق الأوسط	12,875	6,709	6,166
أوروبا الغربية	507	507	-
	13,382	7,216	6,166

تابع - إدارة المخاطر

مخاطر الائتمان (تتمة)

المخصصات (تتمة)

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم احتساب مخصص عام بنسبة 1 % للتسهيلات النقدية و0.5 % للتسهيلات غير النقدية على كافة التسهيلات الائتمانية (بالصافي بعد خصم بعض فئات الضمانات المؤهلة) التي لا تخضع لاحتساب مخصص محدد عليها.

يتم بصورة دورية تقييم كفاية المخصصات ومراقبتها من قبل لجنة المخصصات الائتمانية.

في 31 ديسمبر 2009 بلغ إجمالي مخصصات المجموعة 64,923 ألف دينار كويتي (2008: 25,412 ألف دينار كويتي) بما في ذلك مخصص عام بمبلغ 10,801 ألف دينار كويتي (2008: 18,196 ألف دينار كويتي) كما هو مبين بالتفصيل أدناه:

31 ديسمبر 2009

	رصيد المخصص 2009/01/01	المخصص المحمل (المفرج عنه) خلال السنة	رصيد المخصص 2009/12/31
	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.
المطالبات على الشركات	2,838	904	3,742
الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	118	491	609
عملاء الاستثمار والتمويل	2,155	(444)	1,711
مخصص عام غير موزع	13,085	(8,346)	4,739
الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	7,216	46,906	54,122
	25,412	39,511	64,923

31 ديسمبر 2008

	رصيد المخصص 2008/01/01	المخصص المحمل خلال السنة	رصيد المخصص 2008/12/31
	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.
المطالبات على الشركات	1,854	984	2,838
الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	9	109	118
عملاء الاستثمار والتمويل	1,014	1,141	2,155
مخصص عام غير موزع	2,085	11,000	13,085
الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	-	7,216	7,216
	4,962	20,450	25,412

يتضمن إجمالي المخصص العام أعلاه مبلغ 846 ألف دينار كويتي (2008: 1,105 ألف دينار كويتي) يتعلق بتسهيلات «غير نقدية» وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

تابع – إدارة المخاطر

مخاطر الائتمان (تتمة)

المخصصات (تتمة)

فيما يلي التوزيع الجغرافي للمخصص العام:

	31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2008
	ألف دينار كويتي.	ألف دينار كويتي.
الكويت والشرق الأوسط	5,979	5,006
أوروبا الغربية	44	68
أخرى	39	37
مخصص عام غير موزع	4,739	13,085
	10,801	18,196

تحليل المخصصات المحددة والعامة مبين بتفاصيل أكثر في إيضاح 7 حول البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تقلب قيمة أصل ما نتيجة التغير في أسعار السوق.

قامت المجموعة باعتماد سياسة لجنة إدارة الأصول والمطلوبات والتى تتكون من أعضاء الإدارة التنفيذية بالمجموعة. كما قامت إدارة مخاطر السوق بتطبيق عدة مقاييس وأدوات رقابية لتخفيف مخاطر السوق مثل المراقبة المستمرة لمركز السيولة في المجموعة لتضمن بصورة أساسية الالتزام بالمتطلبات الرقابية ورفع التقارير إلى الإدارة. ولدى المجموعة حالياً مراكز ضئيلة للغاية في محفظة المتاجرة ومن ثم فإن انكشاف المجموعة لهذه المخاطر محدود للغاية. النشاط الأساسي للمجموعة يتمثل في تمويل متطلبات مختلف خطوط أعمال البنك، لذا فإن المحفظة لغير أغراض المتاجرة تشكل الجزء الاساسى من المحفظة الرئيسية. شرعت إدارة مخاطر السوق في تنفيذ وظيفة شاملة للإدارات الوسطى بحيث يمكن قياس المخاطر وإدارتها ومراقبتها بصورة فعالة وخاصة لمجموعات الأعمال الرئيسية الأربعة بالبنك وهي الاعمال المصرفية والائتمان والاستثمار والخزانة.

أحد العناصر الرئيسية لإدارة مخاطر السوق هو مراجعة عروض الاستثمار وتزويد الإدارة العليا بتقارير مراجعة المخاطر. كما يتم عمل مراقبة فعالة ورفع تقارير حول المراكز المختلفة التي يتخذها البنك بالعملات الأجنبية وخاصة فيما يتعلق بسيولة المجموعة.

لا تستخدم المجموعة المشتقات لتغطية مراكزها المعرضة لمخاطر السوق بسبب التزام المجموعة بأحكام الشريعة الإسلامية.

تابع - إدارة المخاطر

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة التي تنتج من فشل النظم أو الأخطاء البشرية أو الغش أو الأحداث الخارجية. وفي حال فشل فاعلية الرقابة، يمكن أن تسبب مخاطر التشغيل أضرار للسمعة ويكون لذلك آثار قانونية سلبية أو تؤدي إلى خسارة مالية.

من المهام الرئيسية للمجموعة تجنب والحد من عدم الكفاية فيما يتعلق بالأفراد والإجراءات والتكنولوجيا. تقوم المجموعة بشكل دوري بمراجعة إجراءات الأعمال المصرفية ومراقبتها وخاصة الإجراءات التي تتعلق بنظم تكنولوجيا المعلومات. تم تطوير مصفوفة مخاطر تشغيل نموذجية لتقييم مشروعات تكنولوجيا المعلومات وتطبيق مقاييس الرقابة.

تقوم المجموعة بتطبيق خطة استمرارية الأعمال وخطة التعافي من آثار الكوارث التي تشكل جزء من خطة استمرارية الأعمال لمواجهة أي فشل داخلي أو خارجي أو حوادث عرضية مما يضمن سهولة وسلاسة التشغيل لإجراءات أعمال المجموعة.

كما قامت المجموعة بإنشاء مواقع كاملة للتعافي من آثار الكوارث محلياً وخارجياً، كما تضمن عدم تصعيد مخاطر التشغيل لكافة مناطق الأعمال المصرفية. وكبنك إسلامي، يولي البنك أهمية خاصة لمخاطر التشغيل نتيجة الخسارة بسبب عدم الالتزام الشرعي وعدم أداء مسئوليات الأمانة.

تركز المجموعة على المراقبة المستمرة للمخاطر ورفع التقارير مع تحديد المسئولية عن المخاطر. يوجد مستويات للمسئولية والصلاحيات عن رفع تقارير المخاطر كدور أساسي في مواجهة المخاطر المحددة لعمليات المجموعة.

مخاطر العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملات الأجنبية في مخاطر تقلب قيمة أداة مالية بسبب التغيرات في معدلات صرف العملات الأجنبية.

تعمل المجموعة على التأكد من إبقاء صافي الانكشاف لمخاطر العملات الأجنبية في مستوى مقبول، وذلك عن طريق الاستخدام الفعال للعملات الخاصة بدول مجلس التعاون الخليجي والعملات الأخرى التي تشمل سلة العملات المحددة من قبل بنك الكويت المركزي.

مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها المالية. إن إدارة مخاطر السيولة هي جزء أساسي من إدارة الأعمال المصرفية اليومية. ولتلبية أي حالات عرضية طارئة، إن المنهج المتحفظ في إدارة السيولة لدى المجموعة يؤدى إلى الاحتفاظ بمستوى جيد من الأصول السائلة في شكل نقد وبنود في حكم النقدية وأوراق مالية قابلة للتداول. كما تقوم المجموعة بشكل مستمر بمراقبة استحقاق الأصول والمطلوبات والتأكد من أن مراكز السيولة لدى المجموعة ضمن المستوى الذي يمكن إدارته.

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير اعتماد هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

الى السادة / مساهمي بنك بوبيان المحترمين

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه

أجمعين أما بعد:

فإن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في بنك بوبيان قامت بمراجعة العقود ومعاملات البنك التي عرضت عليها من قبل إدارة بنك بوبيان، وقد تم اعتمادها بعد التعديل عليها بما يتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية.

كما قامت الهيئة بالإجابة عما عرضته عليها إدارة بنك بوبيان من اسئلة واستفسارات متعلقة بأعمال البنك وكافة الأنشطة التي يمارسها البنك.

وبناء على تقرير إدارة الرقابة الشرعية واللجنة التنفيذية للهيئة الشرعية، وبما اطلعت عليه هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بأن اعمال بنك بوبيان المنتهية في 2009/12/31 م تتفق واحكام الشريعة الإسلامية السمحة، حيث لم يتبين للهيئة ما يخالف ذلك مما عرض عليها.

ونسأل الله تعالى ان يوفق القائمين على البنك الى ما يحبه ويرضاه والى المزيد من النجاح في أعمالهم.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمدالله رب العالمين

الشيخ الفاضل / أحمد بزيع الياسين

رئيس الهيئة

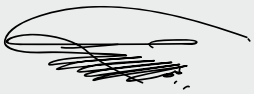

الشيخ الدكتور / عجيل جاسم النشمي

نائب رئيس الهيئة

الشيخ الدكتور / محمد الطبطبائي

عضو الهيئة

الشيخ الدكتور / سعود الربيعة

عضو الهيئة

الشيخ الدكتور / عصام العنزي

عضو ومقرر اللجنة

بنك بوبيان ش.م.ك. وشركاته التابعة

دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات المستقلين

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

فهـــرس	صفحـــة
تقرير مراقبي الحسابات المستقلين	36-35
بيان الدخل المجمع	37
بيان الدخل الشامل المجمع	38
بيان المركز المالي المجمع	39
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع	40
بيان التدفقات النقدية المجمع	41
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة	80-42

Deloitte.
الفهد وشركاه
مجمع الصالحية
مدخل 2 – الدور 4
ص.ب. 23049، الصفاة 13091
الكويت
تليفون: 22438060 965+ / 22468934 965+
فاكس: 22452080 965 +

KPMG
كى بى إم جى صافى المطوع وشركاه
برج راكان، الدور 18
شارع فهد السالم
ص.ب. 24، الصفاة 13001
الكويت
تليفون: 5090 2247 965 +
فاكس: 2704 2249 965 +

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى حضرات السادة المساهمين المحترمين

بنك بوبيان – ش.م.ك.

دولة الكويت

تقرير حول البيانات المالية المجمعة

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة لبنك بوبيان ش.م.ك. («البنك») وشركاته التابعة (يشار إليهم معاً بـ «المجموعة») والتي تتكون من الميزانية العمومية المجمعة كما في 31 ديسمبر 2009 وبيانات الدخل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية المجمعة

إن إدارة البنك مسئولة عن إعداد هذه البيانات المالية المجمعة والعرض العادل لها وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. وتتضمن هذه المسؤولية: تصميم وتطبيق والاحتفاظ بأدوات رقابة داخلية تتعلق بإعداد البيانات المالية والعرض العادل لها والتأكد من أن هذه البيانات المالية خالية من أي أخطاء مادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ، وكذلك اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة وإجراء تقديرات محاسبية تتوافق مع الظروف.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية المجمعة استناداً إلى التدقيق الذي قمنا به وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. تتطلب منا تلك المعايير التقيد بمتطلبات أخلاقية وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المجمعة خالية من الأخطاء المادية.

يشتمل التدقيق على تنفيذ إجراءات للحصول على دليل تدقيق حول المبالغ والإفصاحات التي تضمنتها البيانات المالية المجمعة. تستند الإجراءات المختارة إلى تقديرات مراقبي الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء بسبب الغش أو الخطأ. ويأخذ مراقبو الحسابات بالاعتبار، عند تقييم هذه المخاطر، الرقابة الداخلية المتعلقة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية المجمعة للبنك وذلك من أجل تصميم إجراءات تدقيق تتناسب مع الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فاعلية أدوات الرقابة الداخلية للبنك. ويشتمل التدقيق أيضاً على تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي أجرتها إدارة البنك، وكذلك تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة.

وباعتقادنا أن دليل التدقيق الذي حصلنا عليه كاف ومناسب لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

الـرأي

في رأينا، أن البيانات المالية المجمعة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2009، وعن الأداء المالي لها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

تقرير حول متطلبات قانونية وتنظيمية أخرى

برأينا كذلك، أن البنك يمسك دفاتر محاسبية سليمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة حول هذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأننا قد حصلنا على المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، وأن البيانات المالية المجمعة تتضمن ما نص قانون الشركات التجارية لسنة 1960 والتعديلات اللاحقة له والنظام الأساسي للبنك على وجوب إثباته فيها، وأن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية، وحسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009 مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية لسنة 1960 والتعديلات اللاحقة له أو للنظام الأساسي للبنك على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط المجموعة أو مركزها المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا، لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009 لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به.

جاسم أحمد الفهد
مراقب حسابات مرخص رقم 53 فئة (أ)
الفهد وشركاه ديلويت وتوش

صافي عبد العزيز المطوع
مراقب حسابات مرخص رقم 138 فئة (أ)
من كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

9 فبراير 2010
الكويت

بيان الدخل المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

	إيضاح	31 ديسمبر 2009 ألف دينار كويتي	31 ديسمبر 2008 ألف دينار كويتي
الإيرادات			
إيرادات من المرابحات والتمويلات الإسلامية الأخرى		**34,960**	38,270
إيرادات استثمارات	5	**7,325**	19,028
إيرادات أتعاب وعمولات	6	**3,620**	4,837
حصة في نتائج شركات زميلة	16	**518**	1,130
صافي ربح ترجمة عملات أجنبية		**755**	131
إيرادات أخرى		**330**	15
		47,508	63,411
المصروفات			
تكاليف موظفين		**(10,446)**	(10,303)
مصروفات عمومية وإدارية		**(7,674)**	(5,846)
استهلاك وإطفاء		**(1,505)**	(1,332)
		(19,625)	(17,481)
الربح قبل تكاليف المرابحات وخسائر استثمارات ومخصص انخفاض القيمة والتوزيعات للمودعين		**27,883**	45,930
تكاليف مرابحات		**(1,768)**	(3,890)
خسائر استثمارات	5	**(27,342)**	(3,717)
مخصص انخفاض القيمة	7	**(39,511)**	(20,450)
(الخسارة)/الربح قبل التوزيعات للمودعين		**(40,738)**	17,873
توزيعات للمودعين	8	**(11,275)**	(15,851)
(الخسارة)/الربح بعد التوزيعات للمودعين		**(52,013)**	2,022
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي		**-**	(18)
ضريبة دعم العمالة الوطنية		**-**	(51)
الزكاة		**-**	(21)
صافي (خسارة)/ربح السنة		**(52,013)**	1,932
العائد إلى:			
مساهمي البنك		**(51,695)**	1,846
حصص غير مسيطرة		**(318)**	86
صافي (خسارة)/ربح السنة		**(52,013)**	1,932
(خسارة)/ربحية السهم العائدة إلى مساهمي البنك (فلس)	9	**(44.36)**	1.58

إن الإيضاحات من 1 إلى 35 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

	31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2008
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
(خسارة) / ربح السنة	**(52,013)**	1,932
الدخل / (الخسارة) الشاملة الأخرى		
التغير في القيمة العادلة لاستثمارات متاحة للبيع	**(350)**	(2,999)
المحول إلى بيان الدخل من خسارة انخفاض قيمة استثمارات متاحة للبيع	**2,383**	-
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	**1,649**	(886)
الدخل / (الخسارة) الشاملة الأخرى للسنة	**3,682**	(3,885)
إجمالي الخسارة الشاملة الأخرى للسنة	**(48,331)**	(1,953)
العائد إلى:		
مساهمي البنك	**(48,013)**	(2,039)
حصص غير مسيطرة	**(318)**	86
إجمالي الخسارة الشاملة للسنة	**(48,331)**	(1,953)

إن الإيضاحات من 1 إلى 35 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان المركز المالي المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

	إيضاح	2009 ألف دينار كويتي	2008 ألف دينار كويتي
الأصول			
النقد والنقد المعادل	10	**51,608**	67,996
مستحق من البنوك	11	**170,596**	141,320
تمويلات إسلامية للعملاء	12	**576,558**	475,431
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	13	**41,488**	44,097
استثمارات متاحة للبيع	14	**66,232**	58,181
استثمارات في شركات زميلة	16	**7,386**	5,914
عقارات للمتاجرة		**2,862**	2,754
استثمارات عقارية	17	**35,914**	29,962
أصول أخرى	18	**7,825**	9,919
ممتلكات ومعدات		**4,310**	4,887
مجموع الأصول		**964,779**	840,461
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
مستحق للبنوك	19	**156,781**	118,131
حسابات المودعين	20	**708,957**	569,636
مطلوبات أخرى	21	**9,935**	15,153
إجمالي المطلوبات		**875,673**	702,920
حقوق الملكية			
رأس المال	22	**116,531**	116,531
علاوة إصدار أسهم	23	**280**	280
احتياطي قانوني	24	**3,913**	3,913
احتياطي اختياري	25	**3,591**	3,591
احتياطي القيمة العادلة		**1,235**	(798)
احتياطي ترجمة عملات أجنبية		**30**	(1,619)
(خسائر متراكمة)/أرباح مرحلة		**(38,445)**	13,250
حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك		**87,135**	135,148
حصص غير مسيطرة		**1,971**	2,393
إجمالي حقوق الملكية		**89,106**	137,541
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**964,779**	840,461

إبراهيم علي القاضي
رئيس مجلس الإدارة

عادل عبد الوهاب الماجد
الرئيس التنفيذي

إن الإيضاحات من 1 إلى 35 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

	رأس المال	علاوة إصدار أسهم	احتياطي قانوني	احتياطي اختياري	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي ترجمة عملات أجنبية	(خسائر) أرباح مرحلة متراكمة/	العائد لمساهمي البنك	حصص غير مسيطرة	المجموع
	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك
الرصيد في 1 يناير 2008	105,937	280	3,709	3,406	2,201	(733)	22,387	137,187	2,303	139,490
إجمالي الخسارة الشاملة للسنة	-	-	-	-	(2,999)	(886)	1,846	(2,039)	86	(1,953)
إصدار أسهم منحة	10,594	-	-	-	-	-	(10,594)	-	-	-
المحول إلى الاحتياطيات للسنة	-	-	204	185	-	-	(389)	-	-	-
صافي الحركة في حصص غير مسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	4	4
الرصيد في 31 ديسمبر 2008	116,531	280	3,913	3,591	(798)	(1,619)	13,250	135,148	2,393	137,541
إجمالي الخسارة الشاملة للسنة	-	-	-	-	2,033	1,649	(51,695)	(48,013)	(318)	(48,331)
صافي الحركة في حصص غير مسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	(104)	(104)
الرصيد في 31 ديسمبر 2009	116,531	280	3,913	3,591	1,235	30	(38,445)	87,135	1,971	89,106

إن الإيضاحات من 1 إلى 35 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

	إيضاح	31 ديسمبر 2009 ألف دينار كويتي	31 ديسمبر 2008 ألف دينار كويتي
الأنشطة التشغيلية			
صافي (خسارة)/ربح السنة		**(52,013)**	1,932
التعديلات لـ:			
مخصص انخفاض القيمة	7	**39,511**	20,450
استهلاك وإطفاء		**1,505**	1,332
صافي ربح ترجمة عملات أجنبية		**(6,507)**	(131)
ربح من بيع استثمارات متاحة للبيع		**(251)**	(63)
ربح من بيع استثمارات عقارية		**-**	(137)
خسائر من بيع أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		**95**	-
خسائر/(أرباح) غير محققة من أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		**2,544**	(10,258)
حصة في نتائج شركات زميلة		**(518)**	(1,130)
إيرادات توزيعات أرباح		**(1,074)**	(1,609)
خسارة غير محققة من التغير في القيمة العادلة لاستثمارات عقارية		**2,646**	1,715
خسارة انخفاض قيمة استثمارات متاحة للبيع		**2,383**	1,431
		(11,679)	13,532
التغيرات في أصول ومطلوبات التشغيل			
مستحق من البنوك		**(55,105)**	40,633
تمويلات إسلامية للعملاء		**(115,068)**	(105,355)
أصول أخرى		**2,094**	(2,498)
مستحق للبنوك		**38,650**	(160,407)
حسابات المودعين		**139,321**	262,177
مطلوبات أخرى		**(4,959)**	3,335
إيرادات توزيعات أرباح مستلمة		**1,074**	1,609
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التشغيلية		**(5,672)**	53,026
الأنشطة الاستثمارية			
شراء أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		**(2,416)**	(14,816)
المحصل من بيع أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		**5,417**	-
شراء استثمارات متاحة للبيع		**(12,235)**	(15,588)
المحصل من بيع استثمارات متاحة للبيع		**5,395**	12,997
توزيعات أرباح من شركات زميلة		**500**	451
شراء استثمارات عقارية		**(6,504)**	(15,773)
المحصل من بيع استثمارات عقارية		**158**	498
شراء ممتلكات ومعدات		**(927)**	(1,835)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(10,612)**	(34,066)
صافي التغير في حصص غير مسيطرة		**(104)**	4
صافي (النقص) / الزيادة في النقد والنقد المعادل		**(16,388)**	18,964
النقد والنقد المعادل في بداية السنة		**67,996**	49,032
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	10	**51,608**	67,996
معاملات غير نقدية			
الأنشطة الاستثمارية			
المحول من استثمارات في شركات زميلة إلى أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		**-**	20,057

إن الإيضاحات من 1 إلى 35 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

1. التأسيس والأنشطة

تأسس بنك بوبيان ش.م.ك. («البنك») كشركة مساهمة كويتية عامة بتاريخ 21 سبتمبر 2004 وفقاً لقانون الشركات التجارية المعمول به في دولة الكويت وبموجب المرسوم الأميري رقم 88 ووفقاً لقواعد وقوانين بنك الكويت المركزي (القانون رقم 30 الصادر في 2003). تم إدراج أسهم البنك في سوق الكويت للأوراق المالية في 15 مايو 2006.

في 28 نوفمبر 2004 تم الترخيص للبنك من قبل بنك الكويت المركزي ليقوم البنك بشكل رئيسي بتقديم كافة الخدمات المصرفية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية السمحة وطبقاً لما تعتمده هيئة الرقابة الشرعية بالبنك.

إن عنوان البنك المسجل هو ص.ب 25507 الصفاة 13116 دولة الكويت.

تم التصريح بإصدار البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 9 فبراير 2010.

2. تطبيق المعايير الجديدة والمعدلة

خلال السنة الحالية، قامت المجموعة بتطبيق كافة المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية («IASB») ولجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية («IFRIC») التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية والتي تتعلق بعملياتها والمطبقة على فترات التقرير السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2009.

يؤثر تطبيق المعايير المعدّلة على العرض والإفصاح فى هذه البيانات المالية المجمعة لكنه لا يؤثر على نتائج المجموعة أو مركزها المالي المفصح عنهم للمجموعة كما هو مبين أدناه.

معيار المحاسبة الدولي 1 (المعدل في 2007) «عرض البيانات المالية»

قدم المعيار المعدل عدة تغييرات على المصطلحات (بما في ذلك العناوين المعدلة للبيانات المالية المجمعة) وأدى إلى عدة تغيرات في العرض والإفصاح. يتطلب المعيار المعدل أن يتم عرض كافة تغيرات غير المالكين في حقوق الملكية (أي الدخل الشامل) بشكل منفصل ضمن بيان الدخل الشامل.

المعيار الدولي للتقارير المالية 8 «القطاعات التشغيلية»

يتطلب هذا المعيار الجديد الذي حل محل معيار المحاسبة الدولي 14 « القطاعات» إتباع «أسلوب إداري» يتم بموجبه تقديم التقارير حول القطاعات وفق نفس الأساس المستخدم لأغراض التقارير الداخلية. إضافة إلى ذلك، يتم الإفصاح عن القطاعات بشكل يتوافق أكثر مع التقارير الداخلية المقدمة إلى صانع القرار التشغيلي الرئيسي.

المعيار الدولي للتقارير المالية 7 «الأدوات المالية: الإفصاحات»

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 7 في مارس 2009، والتي أصبحت سارية في 2009. وتتطلب التعديلات إفصاحات أفضل حول قياس القيمة العادلة ومخاطر السيولة. وبصفة خاصة، يتطلب التعديل الإفصاح عن قياس القيمة العادلة بمستوى تسلسل قياس القيمة العادلة. يؤدي تطبيق التعديل إلى إفصاحات إضافية ولكن ليس له اثر على المركز المالي أو الدخل الشامل للمجموعة.

معايير وتفسيرات صدرت ولم يبدأ سريانها بعد

بتاريخ التصريح بإصدار هذه البيانات المالية المجمعة، كانت المعايير والتفسيرات التالية قد صدرت ولكن لم يبدأ سريانها بعد:

معيار المحاسبة الدولي 1 (المعدل) «عرض البيانات المالية»	يسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2010
معيار المحاسبة الدولي 7 (المعدل) "بيانات التدفقات النقدية"	يسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2010
معيار المحاسبة الدولي 17 (المعدل) "عقود الإيجار"	يسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2010
معيار المحاسبة الدولي 24 (المعدل) "الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة"	يسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2011
معيار المحاسبة الدولي 27 (المعدل) "البيانات المالية المجمعة والمنفصلة"	يسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2009
معيار المحاسبة الدولي 28 (المعدل) "الاستثمارات في الشركات الزميلة"	يسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2009
معيار المحاسبة الدولي 32 (المعدل) "الأدوات المالية: العرض"	يسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 فبراير 2010
معيار المحاسبة الدولي 36 (المعدل) "انخفاض قيمة الأصول"	يسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2010
معيار المحاسبة الدولي 38 (المعدل) "الأصول غير الملموسة"	يسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2009
معيار المحاسبة الدولي 39 (المعدل) «الأدوات المالية: التحقق والقياس»	يسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 30 يونيو 2009 و1 يوليو 2009 و1 يناير 2010
المعيار الدولي للتقارير المالية 1 (المعدل) "تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة"	يسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2010
المعيار الدولي للتقارير المالية 2 (المعدل) "المدفوعات بالأسهم"	يسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2009 و1 يناير 2010
المعيار الدولي للتقارير المالية 3 (المعدل) "عمليات دمج الأعمال"	يسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2009
المعيار الدولي للتقارير المالية 5 (المعدل) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات الموقوفة"	يسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2009 و1 يناير 2010
المعيار الدولي للتقارير المالية 8 "القطاعات التشغيلية"	يسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2010
المعيار الدولي للتقارير المالية 9 "الأدوات المالية"	يسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013
تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 9 (المعدل) "إعادة تقييم المشتقات الضمنية"	يسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2009
تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 16 (المعدل) "تغطية صافي الاستثمار في عملية أجنبية"	يسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2009
تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 17 "توزيعات أصول غير نقدية للملاك"	يسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2009
تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 19 "إطفاء المطلوبات المالية بأدوات حقوق الملكية"	يسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2010

2. تطبيق المعايير الجديدة والمعدلة (تتمة)

معايير وتفسيرات صدرت ولم يبدأ سريانها بعد (تتمة)

يتوقع أعضاء مجلس الإدارة أن تطبيق هذه المعايير والتفسيرات عند سريانها في الفترات المستقبلية لن يكون له أثر مالي جوهري على البيانات المالية المجمعة للمجموعة في فترة بدء التطبيق، باستثناء المعيار الدولي للتقارير المالية 9 «الأدوات المالية».

تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في نوفمبر 2009 ويحل محل أجزاء من معيار المحاسبة الدولي 39 فيما يتعلق بتصنيف وقياس الأصول المالية. يهدف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إلى استبدال معيار المحاسبة الدولي 39 بالكامل بنهاية 2010. أبقى المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على نموذج القياس المختلط ولكن تم تبسيطه وحدد فئتين رئيسيتين لقياس الأصول المالية وهما التكلفة المطفأة والقيمة العادلة. يعتمد أساس التصنيف على نموذج أعمال المنشأة وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي. على الرغم من أن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 يعتبر إلزامياً اعتباراً من 1 يناير 2013، إلا أنه يسمح بالتطبيق المبكر له، وتقوم المجموعة بدراسة نتائج تطبيق هذا المعيار وأثر ذلك على المجموعة وتوقيت تطبيقه.

السياسات المحاسبية الهامة

أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية، المطبقة في دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. إن هذه التعليمات تتطلب تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية، باستثناء متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 حول المخصص المجمع لانخفاض القيمة والتي تحل محلها متطلبات بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص العام، كما هو مبين أدناه.

في مارس 2007، أصدر بنك الكويت المركزي تعميم بتعديل أساس احتساب المخصصات العامة على التسهيلات حيث تم تغيير نسبة المخصص من 2 % إلى 1 % على التسهيلات النقدية ومن 1 % إلى 0.5 % على التسهيلات غير النقدية. وبدأ سريان هذه النسب المعدلة اعتباراً من 1 يناير 2007 على صافي الزيادة في التسهيلات، بعد خصم بعض فئات الضمانات خلال فترة التقرير. إن الجزء من المخصص العام الذي زاد عن نسبة 1 % للتسهيلات النقدية وعن 0.5 % للتسهيلات غير النقدية كما في 31 ديسمبر 2007 يمكن الاحتفاظ بها كمخصص عام حتى تصدر تعليمات اخرى بهذا الشأن من قبل بنك الكويت المركزي.

يتم تطبيق السياسات المحاسبية من قبل المجموعة بشكل مماثل لتلك المطبقة في السنة السابقة، باستثناء التغيرات الناتجة عن التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية كما هو مبين في إيضاح 2.

العرف المحاسبي

ما لم يتم الإشارة إلى غير ذلك، فإن البيانات المالية المجمعة تعرض بالدينار الكويتي مقرباً إلى أقرب ألف، وقد تم إعداد هذه البيانات المالية المجمعة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء بعض الاستثمارات المتاحة للبيع والأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والعقارات الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أساس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية لكل من البنك وشركاته التابعة: شركة بوبيان للتأمين التكافلي ش.م.ك. (مقفلة)، وشركة بوبيان كابيتال للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة)، وشركة بوبيان الصناعية للتجارة العامة ذ.م.م.، وتخضع جميعها لسيطرة البنك (ويشار للبنك وشركاته التابعة مجتمعين بـ «المجموعة») كما هو مبين في إيضاح 15. وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة بحيث يستفيد من أنشطتها.

تدرج نتائج الشركات التابعة التي يتم شراؤها أو بيعها خلال السنة ضمن بيان الدخل الشامل المجمع من تاريخ السيطرة الفعلية أو حتى تاريخ بيع الشركة التابعة.

يتم عند الضرورة عمل تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة لتوحيد سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية المطبقة من قبل البنك.

يتم عند التجميع استبعاد كافة المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات والأرباح غير المحققة بين شركات المجموعة. كما يتم استبعاد الخسائر غير المحققة بنفس الطريقة التي تم بها استبعاد الأرباح غير المحققة ولكن فقط في حال عدم وجود دليل على انخفاض القيمة.

يتم تحديد الحصص غير المسيطرة في صافي أصول الشركات التابعة المجمعة بصورة منفصلة عن حصة ملكية المجموعة في هذه الشركات التابعة. وتتكون الحصص غير المسيطرة من قيمة هذه الحصص بالتاريخ الفعلي لدمج الأعمال والحصص غير المسيطرة من التغيرات في حقوق الملكية من تاريخ الدمج. الخسائر العائدة إلى الحصص غير المسيطرة التي تزيد عن الحصة غير المسيطرة في حقوق ملكية الشركة التابعة يتم توزيعها على حصص المجموعة، إلا إذا كان على الحصص غير المسيطرة التزام إجباري ويكون بإمكانهم تقديم استثمار إضافي لتغطية هذه الخسائر.

المستحق من البنوك وتمويلات إسلامية للعملاء

قرض حسن – بنوك

هو تسهيلات تمويلية بدون فائدة تسمح للمقترض باستخدام أموال القرض لفترة زمنية محددة يتم فيها سداد نفس مبلغ القرض الحسن بنهاية فترته.

المرابحة

المرابحة هي اتفاق يتعلق ببيع السلع بالتكلفة مضافاً إليها هامش ربح متفق عليه، حيث يقوم البائع بإعلام المشتري بالسعر الذي ستتم به المعاملة وكذلك مبلغ الربح الذي سيتحقق. المرابحة هي أصل مالي أنشأته المجموعة ويدرج بالتكلفة المطفأة بالصافي، ناقصاً مخصص انخفاض القيمة.

الوكالة

الوكالة هي اتفاق بين طرفين هما الموكل الذي يرغب في تعيين الطرف الآخر وهو الوكيل ليكون هذا الأخير وكيلاً عن الموكل فيما يتعلق باستثمار أموال الموكل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. الوكالة هي أصل مالي أنشأته المجموعة ويدرج بالتكلفة المطفأة بالصافي، ناقصاً مخصص انخفاض القيمة.

الأصول المؤجرة – المجموعة كمؤجر

يتم تصنيف عقود التأجير كعقود تأجير تمويلي عندما تقضي شروط التأجير تحويل كافة مخاطر ومزايا الملكية إلى المستأجر، وتصنف كافة عقود التأجير الأخرى كعقود تأجير تشغيلي. تدرج الأصول المؤجرة بمبالغ تعادل صافي مبلغ الاستثمار القائم في عقود التأجير، ناقصاً مخصص انخفاض القيمة.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الاستثمارات

يتم تحقق او عدم تحقق الاستثمارات في تاريخ السداد، وتصنف الاستثمارات في الفئتين التاليتين:

- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛ و
- استثمارات متاحة للبيع

أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تصنف الأصول المالية كـ «أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر» إذا تم الاحتفاظ بالأصل للمتاجرة أو تم تصنيفه كأصل مالي محتفظ به بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

ويصنف الأصل المالي كـ محتفظ به للمتاجرة» إذا:

- تم اقتناؤه بصفة أساسية لغرض بيعه في المستقبل القريب، أو
- كان جزء من محفظة أدوات مالية تديرها المجموعة معاً وحققت مؤخراً نموذج فعلي من اكتساب الأرباح قصيرة الأجل.

ويمكن تصنيف الأصل المالي، باستثناء الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة، كأصل مالي محتفظ به بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند التحقق المبدئي، إذا:

- كان هذا التصنيف يستبعد أو يقلل بصورة كبيرة من تضارب قياس أو تحقق قد ينتج في حال ما لم يتم التصنيف، أو
- كان الأصل المالي يشكل جزءاً من مجموعة أصول أو مطلوبات مالية أو كليهما، يدار ويقاس أدائه على أساس القيمة العادلة.

ويتم قياس الأصول المالية المصنفة كـ «أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر» مبدئياً بالتكلفة التي تمثل القيمة العادلة للمقابل المدفوع. بعد التحقق المبدئي، تقوم المجموعة بقياس هذه الأصول بقيمها العادلة دون أي خصم لتكاليف المعاملات التي قد تتكبدها عند بيعها أو التصرف فيها، مع إدراج أي أرباح أو خسائر ناتجة ضمن الربح أو الخسارة، كما يتضمن صافي الربح الناتج أو الخسارة المحققة في الربح أو الخسارة أي توزيعات أرباح أو ربح مكتسب من الأصل المالي.

استثمارات متاحة للبيع

الاستثمارات المتاحة للبيع هي استثمارات غير مشتقة لا تصنف ضمن أي فئة أخرى من فئات الأصول المالية.

تقاس الاستثمارات المتاحة للبيع مبدئياً بالتكلفة التي تمثل القيمة العادلة للمقابل المدفوع يضاف إليها التكاليف التي تتعلق مباشرة بالمعاملات. الأرباح والخسائر التي تنتج عن أي تغيرات لاحقة في القيمة العادلة تدرج مباشرة في حقوق الملكية، حتى يتم بيع الاستثمار أو أن يتقرر أن قيمته قد انخفضت حيث يتم في هذه الحالة إدراج الربح أو الخسارة المتراكمة التي تم إدراجها سابقاً في حقوق الملكية ضمن بيان الدخل المجمع للسنة.

محاسبة تواريخ المتاجرة والسداد

إن جميع مشتريات ومبيعات الأصول المالية بالطريقة المعتادة يتم تسجيلها على أساس تاريخ السداد. يتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ السداد في بيان الدخل المجمع بالنسبة للأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسائر، ويتم إدراجها في الدخل الشامل الآخر بالنسبة للاستثمارات المتاحة للبيع. إن مشتريات أو مبيعات الطريقة المعتادة هي مشتريات أو مبيعات الأصول المالية التي تتطلب تسليم الأصول خلال إطار زمني يتم تحديده عموماً بالنظم أو بالعرف السائد في الأسواق.

التقاص

يتم التقاص بين الأصول المالية والمطلوبات المالية، ويتم إدراج صافي المبلغ الظاهر في بيان المركز المالي فقط عند وجود حق قانوني ملزم بإجراء التقاص على المبالغ المسجلة وتنوي المجموعة السداد على أساس الصافي، بحيث يتم تحقق الأصول والمطلوبات في الوقت ذاته.
تعرض الإيرادات والمصروفات بالصافي فقط عندما تسمح المعايير المحاسبية بذلك، أو للأرباح والخسائر الناتجة من مجموعة من المعاملات المتماثلة.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

استثمارات في شركات زميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي تمارس عليها المجموعة تأثير جوهري، وهي ليست شركة تابعة أو حصة في مشروع مشترك. ويعرف التأثير الجوهري بأنه القدرة على المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة ولكن ليس سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك السياسات.

يتم عرض نتائج الشركات الزميلة ضمن هذه البيانات المالية المجمعة باستخدام طريقة حقوق الملكية. ووفقاً لطريقة حقوق الملكية، تدرج الاستثمارات في الشركات الزميلة في بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة المعدلة بتغيرات ما بعد الحيازة في حصة المجموعة من صافي أصول الشركة الزميلة ناقصاً أي انخفاض في قيمة أي من الاستثمارات. لا يتم إدراج خسائر أي شركة زميلة تزيد عن حصة المجموعة في ملكية هذه الشركة الزميلة (التي تتضمن أي حصة ملكية طويلة الأجل تشكل جزء أساسي من صافي استثمار المجموعة في الشركة الزميلة) إلا إذا تكبدت المجموعة التزام قانوني أو استدلالي أو قامت بسداد دفعات نيابة عن الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الحيازة عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للأصول والمطلوبات وكذلك الالتزامات المحتملة المحددة للشركة الزميلة بتاريخ الحيازة يتم تسجيلها كشهرة. وتدرج الشهرة ضمن القيمة الدفترية للاستثمار ويتم تقييمها لغرض تحديد انخفاض القيمة كجزء من الاستثمار. كما إن أي زيادة في حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للأصول والمطلوبات والالتزامات المحتملة المحددة عن تكلفة الحيازة، بعد إعادة التقييم، يتم إدراجها مباشرة في بيان الدخل المجمع.

الأرباح غير المحققة الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة يتم استبعادها مقابل الاستثمار في حدود حصة المجموعة في الشركة الزميلة. يتم استبعاد الخسائر غير المحققة بنفس طريقة استبعاد الأرباح غير المحققة ولكن فقط في حال عدم وجود دليل على انخفاض القيمة.

التأجير التشغيلي

تتحقق مدفوعات التأجير التشغيلي (باستثناء تكاليف الخدمات مثل التأمين والصيانة) كمصروف بطريقة القسط الثابت، حيث تؤجل أي أتعاب تأجير مبدئية تدفع للمؤجر كدفعة مقدمة ويتم إطفائها على مدى فترة التأجير.

انخفاض قيمة الأصول المالية وعدم إمكانية تحصيلها

يتم بتاريخ كل تقرير تقييم الأصول المالية لتحديد فيما إذا كان هناك دليل إيجابي على أن أصل مالي محدد قد تنخفض قيمته. فإذا ما توافر مثل ذلك الدليل، تسجل خسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجمع.

يتم تحديد انخفاض القيمة كما يلي:

- بالنسبة للأصول المدرجة بالتكلفة المطفأة، فإن انخفاض القيمة يستند إلى التدفقات النقدية المقدرة مخصومة بمعدل العائد الفعلي الأصلي.
- بالنسبة للأصول المدرجة بالقيمة العادلة، فإن انخفاض القيمة يمثل الفرق بين التكلفة والقيمة العادلة.
- بالنسبة للأصول المدرجة بالتكلفة، فإن انخفاض القيمة يمثل الفرق بين التكلفة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بمعدل عائد السوق الحالي لأصل مالي مشابه.

إضافة إلى ذلك، ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم احتساب مخصص عام بحد أدنى 1 % على التسهيلات النقدية و0.5 % على التسهيلات غير النقدية، بالصافي بعد استبعاد بعض فئات الضمانات التي تنطبق عليها تعليمات بنك الكويت المركزي ولا تخضع لاحتساب مخصص محدد لها.

يتم إثبات عكس خسائر انخفاض القيمة المحققة في سنوات سابقة في حال وجود دليل على أن خسارة الانخفاض في القيمة المسجلة للأصل المالي لم تعد موجودة أو أنها قد انخفضت وأن الانخفاض يمكن أن يعود بشكل موضوعي لحدث وقع بعد تحقق انخفاض القيمة. وباستثناء أدوات حقوق الملكية المصنفة كمتاحة للبيع، يتم تسجيل عكس خسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل المجمع، شريطة ألا تتجاوز القيمة الدفترية للأصل تكلفته المطفأة في تاريخ عكس انخفاض القيمة. ويتحقق عكس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة كمتاحة للبيع ضمن احتياطي القيمة العادلة.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

انخفاض قيمة الأصول الملموسة وغير الملموسة

تقوم المجموعة بتاريخ كل تقرير بمراجعة القيمة الدفترية لأصولها الملموسة وغير الملموسة لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على وجود خسائر انخفاض في القيمة على هذه الأصول. إذا ما ظهر مثل ذلك المؤشر، يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل لتحديد خسائر انخفاض القيمة (إن وجدت). وإذا لم يكن بالإمكان تقدير المبلغ الممكن استرداده لأي أصل ما، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده لوحدة إنتاج النقد التي يندرج ضمنها هذا الأصل. وفي حال توفر أساس معقول وثابت للتوزيع، يتم توزيع أصول المجموعة على كل وحدة من وحدات إنتاج النقد، أو توزع بشكل آخر على المجموعة الأقل من وحدات إنتاج النقد التي يتوافر لها أساس معقول وثابت للتوزيع.

يتم اختبار الأصول غير الملموسة ذات الأعمار غير المحددة والأصول غير الملموسة الغير جاهزة بعد للاستعمال وذلك لغرض تقييم انخفاض القيمة سنوياً، وأيضاً كلما ظهر مؤشر على احتمال انخفاض قيمتها.

يمثل المبلغ الممكن استرداده القيمة العادلة ناقصاً التكاليف المتكبدة حتى البيع أو القيمة أثناء الاستخدام أيهما أعلى. ويتم عند تحديد القيمة أثناء الاستخدام خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييم السوق الحالي للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالأصل الذي لم يتم له تعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية.

إذا تم تقدير المبلغ الممكن استرداده لأصل ما (أو وحدة إنتاج النقد) بأقل من قيمته الدفترية، يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل (وحدة إنتاج النقد) إلى قيمتها الممكن استردادها. وتتحقق خسارة انخفاض القيمة على الفور ومباشرة ضمن الربح أو الخسارة، ما لم يدرج الأصل بالقيمة المعاد تقييمها حيث يتم في هذه الحالة المحاسبة عن خسارة انخفاض القيمة كانخفاض في إعادة التقييم.

في حال عكس خسارة انخفاض القيمة لاحقاً، فإن القيمة الدفترية للأصل (وحدة إنتاج النقد) يتم زيادتها إلى القيمة المقدرة المعدلة لمبلغها الممكن استرداده، على ألا تتجاوز القيمة الدفترية التي تم زيادتها القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها فيما لو لم تتحقق أي خسارة انخفاض في القيمة للأصل (وحدة إنتاج النقد) في سنوات سابقة. ويتحقق عكس خسائر انخفاض القيمة على الفور ومباشرة في بيان الدخل المجمع، ما لم يتم إدراج الأصل بقيمة معاد تقييمها حيث يتم في هذه الحالة المحاسبة عن عكس خسائر انخفاض القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

عدم تحقق الأصول المالية والمطلوبات المالية

لا تتحقق الأصول المالية عندما ينتهي حق المجموعة في استلام التدفقات النقدية الناتجة من تلك الأصول المالية أو عندما تقوم المجموعة بنقل كافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل لجهة أخرى. إذا لم تقم المجموعة بتحول كافة مخاطر ومزايا الملكية واستمرت في السيطرة على الأصل المحول، فإن المجموعة تقوم بالاعتراف بحصتها في الأصل والالتزامات المتعلقة بتلك الحصة في حدود المبالغ المحتمل أن تقوم المجموعة بدفعها. أما في حال احتفاظ المجموعة بكافة مخاطر ومزايا ملكية أصل مالي محول، فإن المجموعة تستمر في الاعتراف بالأصل المالي وتقوم أيضاً بتسجيل القروض المضمونة بمبلغ المحصلات المستلمة.

لا تتحقق المطلوبات المالية عندما يتم الإعفاء من الالتزام المحدد أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه.

المستحق لبنوك وحسابات المودعين

الحسابات الاستثمارية

قد تأخذ الحسابات الاستثمارية شكل ودائع استثمارية تسري لفترات محددة وتجدد تلقائياً عند الاستحقاق لنفس الفترة ما لم يقدم المودعون إخطارات خطية بعكس ذلك، أو تأخذ شكل حسابات التوفير الاستثمارية لفترات غير محددة. وفي كافة الحالات، فإن الحسابات الاستثمارية تستحق جزء من الأرباح وتتحمل حصة من الخسارة، وتدرج بالتكلفة زائداً الربح المستحق.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

المستحق لبنوك وحسابات المودعين (تتمة)

الحسابات غير الاستثمارية

تمثل الحسابات غير الاستثمارية التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية القرض الحسن من المودعين للبنك، ولا تستحق هذه الحسابات أي ربح ولا تتحمل أي مخاطر خسارة حيث يضمن البنك دفع الرصيد المتعلق به. ويتم استثمار القرض الحسن وفق قرار المجموعة وتعود نتائج مثل هذه الاستثمارات في نهاية الأمر لمساهمي البنك. تدرج الحسابات غير الاستثمارية بالتكلفة.

دائنو مرابحة

إن المرابحة هي معاملة إسلامية تقتضي بأن تقوم المجموعة بشراء أصل من طرف آخر وتقوم بسداد قيمته بالتكلفة مضافاً إليها ربح متفق عليه على أساس الدفع المؤجل. يستحق سعر الشراء الدفع للطرف المقابل عند الاستحقاق. يدرج دائنو المرابحة بالتكلفة المطفأة.

مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص للمبالغ المستحقة للموظفين عن مكافآت نهاية الخدمة طبقاً لسياسات البنك ووفقاً لقانون العمل المعمول به بدولة الكويت.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة التزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة لحدث وقع في الماضي ويكون قابل للتقدير بدرجة موثوق بها ويتوقع أن ينشأ عنه تدفقاً صادراً من الموارد الاقتصادية لتسوية هذا الالتزام.

يتم مراجعة المخصصات بتاريخ التقرير وتعديلها لتعكس أفضل تقدير حالي للمصروفات اللازمة لسداد الالتزام كما بتاريخ المركز المالي ويتم خصمها إلى القيمة الحالية حينما يكون التأثير مادياً.

القيمة العادلة

الاستثمارات

بالنسبة للاستثمارات المتداولة في أسواق مالية منظمة، فإن القيمة العادلة تتحدد بالرجوع إلى آخر سعر شراء في سوق الأوراق المالية بنهاية الأعمال في تاريخ المركز المالي.

وبالنسبة للاستثمارات التي لا يوجد لها أسعار شراء سوقية معروضة، يتم عمل تقدير معقول للقيمة العادلة بالرجوع إلى مضاعف الربحية أو مضاعف الربحية الخاص بقطاع أعمال ما أو إلى قيمة عادلة تستند إلى شركة مماثلة متداولة بالسوق أو استناداً إلى التدفقات النقدية المتوقعة للاستثمارات.

أما الاستثمارات المتاحة للبيع التي لا يتوفر لها مقاييس موثوق بها لاحتساب قيمتها العادلة والتي لا يمكن الحصول على معلومات حول قيمتها العادلة فتدرج بتكلفتها المبدئية ناقصاً خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت.

الأصول والمطلوبات المالية الأخرى

بالنسبة للأصول والمطلوبات المالية، يتم تحديد القيمة العادلة استناداً إلى التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة أو تقديرات الإدارة للمبلغ الذي يمكن لقاءه مبادلة الأصول نقداً في معاملة تقوم على أسس تجارية بحتة أو سداد الالتزامات بشكل يرضي الدائنين.

الاستثمارات العقارات

يتم تحديد القيمة العادلة للعقارات من قبل مقيّمين لديهم مؤهلات مهنية معترف بها وخبرة حديثة في موقع وفئة العقار الذي يتم تقييمه، ويتم تحديد القيمة العادلة مع الأخذ بالاعتبار المعاملات الحديثة بالسوق لعقارات مماثلة في نفس مواقع الاستثمارات العقارية الخاصة بالمجموعة.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الاعتراف بالإيرادات

- تتحقق الإيرادات من معاملات المرابحة والوكالة والسلم والأصول المؤجرة بشكل يعكس عائد دوري ثابت على صافي الاستثمارات القائمة.
- تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام دفعات الأرباح.
- تتحقق إيرادات الأتعاب والعمولات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها.
- تتحقق إيرادات الإيجارات من العقارات الاستثمارية على أساس الاستحقاق.

النقد والنقد المعادل

يشتمل بند النقد على النقد بالصندوق والنقد لدى البنوك بالعملة المحلية والعملات الأجنبية. ويتمثل النقد المعادل في الاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة التي يمكن تحويلها إلى مبالغ نقدية وتستحق خلال فترة استحقاق أصلية 3 أشهر أو أقل وتتعرض لمخاطر غير مؤثرة بالنسبة للتغير في القيمة.

المطلوبات والأصول المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها في الإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة ما لم يكن احتمال تحقيق تدفق نقدي للموارد أمراً مستبعداً.

لا يتم إدراج الأصول المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون احتمال تحقيق منافع اقتصادية مرجحاً.

العملات الأجنبية

يتم عرض البيانات المالية لكل شركة من شركات المجموعة بعملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها (عملتها الوظيفية). ولغرض إعداد البيانات المالية المجمعة، تعرض النتائج والمركز المالي لكل شركة بالدينار الكويتي مقرباً إلى أقرب ألف وهو العملة الوظيفية للبنك وعملة عرض البيانات المالية المجمعة.

تقيد المعاملات بالعملات الأجنبية بعملة تعاملات كل شركة وفق أسعار التحويل السائدة بتاريخ كل معاملة.

تدرج فروق التحويل الناتجة عن تسوية وإعادة ترجمة البنود النقدية في بيان الدخل المجمع للسنة، تدرج فروق التحويل الناتجة عن إعادة ترجمة البنود غير النقدية المدرجة بالقيمة العادلة فتدرج في بيان الدخل المجمع للسنة باستثناء الفروق الناتجة عن إعادة ترجمة البنود غير النقدية والتي تدرج الأرباح والخسائر المتعلقة بها مباشرة ضمن الدخل الشامل الآخر. وبالنسبة لتلك البنود غير النقدية، فإن أي أرباح أو خسائر ناتجة عن ترجمة العملات الأجنبية تدرج أيضاً مباشرة ضمن الدخل الشامل الآخر.

لغرض عرض البيانات المالية المجمعة، يتم عرض أصول ومطلوبات العمليات الأجنبية للمجموعة بالدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي. ويتم تحويل بنود الإيرادات والمصروفات وفقا لمتوسط أسعار الصرف للسنة. يتم تصنيف فروق التحويل الناتجة، إن وجدت، كدخل شامل آخر وتحول إلى احتياطي ترجمة العملات الأجنبية للمجموعة، وتدرج فروق التحويل تلك في بيان الدخل المجمع للسنة التي يتم فيها بيع العملية الأجنبية.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

تحليل القطاعات

يتم تحديد قطاعات الأعمال استناداً إلى معلومات التقارير المالية الداخلية حول عناصر المجموعة والتي تتم مراجعتها بانتظام من قبل صانع القرار التشغيلي الرئيسي من أجل تخصيص الموارد للقطاع وتقييم أدائها. تنقسم قطاعات الأعمال إما إلى قطاعات أعمال أو قطاعات جغرافية.

يمثل قطاع الأعمال عنصراً مميزاً للمجموعة، حيث يقوم هذا القطاع بتقديم منتجات أو خدمات تتعرض لمخاطر ولها مزايا تختلف عن تلك التي توجد في قطاعات أعمال أخرى.

يمثل القطاع الجغرافي عنصراً مميزاً للمجموعة، حيث يقوم هذا القطاع بتقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة تتعرض لمخاطر ولها مزايا تختلف عن تلك القطاعات التي تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

أصول برسم الأمانة

لا يتم التعامل مع الأصول المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة على أنها من أصول البنك وبالتالي لا يتم إدراجها ضمن هذه البيانات المالية المجمعة.

الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة. عند بيع أو استبعاد الأصول، يتم استبعاد تكاليفها واستهلاكها المتراكم من الحسابات وتدرج أي أرباح أو خسائر ناتجة عن استبعادها في بيان الدخل المجمع.

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والمعدات سعر الشراء وأي تكلفة تتعلق به مباشرة يتم تكبدها حتى يصل الأصل إلى موقع التشغيل ويصبح صالح لاستخدامه المزمع.

يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبنود الممتلكات والمعدات كما يلي:

فئة الأصول	العمر الإنتاجي (بالسنوات)
أثاث	5
تحسينات على عقارات مستأجرة	5
معدات مكتبية	3
أدوات	5

يتم مراجعة الأعمار الإنتاجية وطريقة الاستهلاك دورياً للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك متفقتين مع المنفعة الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والمعدات.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أصول غير ملموسة

تتكون الأصول غير الملموسة التي يتم اقتناؤها بصورة منفصلة من برامج الكمبيوتر التي لها عمر إنتاجي محدد، وتدرج بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة. يحمل إطفاء برامج الكمبيوتر بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة بـ 10 سنوات. كما يتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة وطريقة الإطفاء بنهاية كل سنة مالية، مع المحاسبة عن أثر أي تغيرات في التقديرات على أساس مستقبلي.

استثمارات عقارية

تمثل الاستثمارات العقارية استثمارات محتفظ بها بغرض تحقيق إيرادات تأجير و/أو الاستفادة من ارتفاع قيمتها الرأسمالية ويتم إدراجها بقيمتها العادلة بتاريخ المركز المالي. تدرج الربح أو الخسارة الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية ضمن بيان الدخل المجمع للفترة التي تنتج فيها.

عقارات للمتاجرة

يتم الاحتفاظ بالعقارات للمتاجرة لأغراض قصيرة الأجل وتدرج بالتكلفة أو صافي القيمة الممكن تحقيقها، أيهما أقل وتحدد لكل عقار على حدة. تشتمل التكلفة على تكلفة الشراء والمصروفات الأخرى المتكبدة لإتمام المعاملة. تستند صافي القيمة الممكن تحقيقها إلى سعر البيع المقدر ناقصاً أي تكاليف مستقبلية يتم تكبدها عند البيع، وتدرج الخسائر الناتجة عن التقييم في بيان الدخل المجمع.

4. الأحكام المحاسبية الهامة والأسباب الرئيسية لعدم التأكد من التقديرات

الأحكام الهامة لتطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة بوضع الأحكام التالية، غير تلك التي تتضمن تقديرات، والتي كان لها أثر كبير على المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة.

تصنيف الاستثمارات

يجب على الإدارة اتخاذ قرار عند حيازة الاستثمار بشأن تصنيفه كمحتفظ به حتى الاستحقاق أو استثمارات متاحة للبيع أو أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

وعند تصنيف الأصول والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، قامت المجموعة بالتأكد من أن هذه الأصول والمطلوبات قد أوفت بأحد المعايير المطلوبة لهذا التصنيف كما هو مبين في السياسات المحاسبية الهامة (إيضاح 3).

4. الأحكام المحاسبية الهامة والأسباب الرئيسية لعدم التأكد من التقديرات (تتمة)

الأحكام الهامة لتطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة (تتمة)

انخفاض قيمة الاستثمارات

تقوم المجموعة بمعاملة الاستثمارات المتاحة للبيع في حقوق الملكية كاستثمارات انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض حاد أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها أو عندما يكون هناك دليل موضوعي آخر بوجود انخفاض في القيمة. إن عملية تحديد الانخفاض «الحاد» أو «المتواصل» تتطلب قرارات أساسية. إضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بتقييم عوامل أخرى بما في ذلك التقلبات العادية في أسعار الأسهم بالنسبة للأسهم المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للأسهم غير المسعرة.

مستويات القيمة العادلة

كما هو مبين في إيضاح 30، تلتزم المجموعة بتحديد والإفصاح عن المستوى في تسلسل القيمة العادلة الذي تصنف فيه مقاييس القيمة العادلة كاملة وفصل قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستويات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية. إن الفرق بين المستوى 2 والمستوى 3 لمقاييس القيمة العادلة يعني تقييم ما إذا كانت المعلومات أو المدخلات يمكن ملاحظتها ومدى أهمية المعلومات التي لا يمكن ملاحظتها مما يتطلب وضع أحكام وتحليل دقيق للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة بما في ذلك الأخذ بالاعتبار كافة العوامل التي تخص الأصل أو الالتزام.

الأسباب الرئيسية لعدم التأكد من التقديرات

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ التقرير والتي لها خطر كبير يؤدي إلى تعديل مادي على القيمة الدفترية للأصول والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة مبينة أدناه.

خسائر انخفاض القيمة على التسهيلات التمويلية

تقوم المجموعة بمراجعة التسهيلات التمويلية غير المنتظمة كل ربع سنة لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص لقاء انخفاض القيمة في بيان الدخل المجمع. وبصفة خاصة يجب أن تتخذ الإدارة أحكام حول تحديد مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. تستند تلك التقديرات بالضرورة إلى افتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد، وقد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى تغيرات مستقبلية على تلك المخصصات.

تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة

يستند تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة إلى أحد العوامل التالية:

- معاملات حديثة في السوق بشروط تجارية بحتة، أو
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير، أو
- نماذج تقييم أخرى.

يتطلب تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم للاستثمارات في أسهم غير مسعرة تقديرات هامة. يوجد عدد من الاستثمارات حيث لا يمكن تحديد هذه التقديرات بصورة موثوق منها. ونتيجة لذلك، فإن هذه الاستثمارات تدرج بالتكلفة ناقصاً مخصص انخفاض القيمة.

5. إيرادات/(خسائر) استثمارات

إيرادات استثمارات	2009	2008
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
أرباح صناديق السوق النقدي	2,200	3,310
أرباح غير محققة من أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	725	10,829
ربح بيع أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	39	-
ربح بيع استثمارات متاحة للبيع	251	63
ربح بيع استثمارات عقارية	-	137
إيرادات قسائم صكوك	1,428	1,988
صافي إيرادات الإيجارات من عقارات استثمارية	1,608	1,092
إيرادات توزيعات أرباح	1,074	1,609
	7,325	19,028

خسائر استثمارات	2009	2008
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
خسائر صناديق السوق النقدي	(18,910)	-
خسائر غير محققة من أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	(3,256)	(571)
خسائر من بيع أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	(134)	-
خسارة انخفاض قيمة استثمارات متاحة للبيع	(2,396)	(1,431)
خسارة غير محققة من التغير في القيمة العادلة لاستثمارات عقارية	(2,646)	(1,715)
	(27,342)	(3,717)
صافي (خسائر) / إيرادات استثمارات	(20,017)	15,311

يتم تحليل (خسائر) إيرادات الاستثمارات المكتسبة من أصول مالية وغير مالية حسب فئة الأصول كما يلي:

	2009	2008
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
إيرادات من استثمارات متاحة للبيع	304	2,051
(خسائر) / إيرادات من أصول مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	(19,254)	14,317
خسائر من أصول مالية محتفظ بها للمتاجرة	(29)	(571)
(خسائر) / إيرادات استثمارات في أصول مالية	(18,979)	15,797
خسائر متكبدة من أصول غير مالية	(1,038)	(486)
	(20,017)	15,311

6. إيرادات أتعاب وعمولات

	2009	2008
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
أتعاب من عملاء خدمات مصرفية	**712**	415
أتعاب خدمات مصرفية استثمارية	**368**	750
أتعاب إدارة أصول	**1,491**	1,772
أتعاب خدمات تجارية	**674**	906
أخرى	**375**	994
	3,620	4,837

7. مخصص انخفاض القيمة

	2009	2008
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
مخصص انخفاض قيمة أرصدة مستحقة من البنوك	**25,829**	6,000
مخصص انخفاض قيمة أرصدة تمويلات إسلامية للعملاء	**13,941**	14,103
(استرداد مخصص)/مخصص انخفاض قيمة تسهيلات غير نقدية	**(259)**	347
	39,511	20,450

إن الحركة في مخصص انخفاض قيمة التسهيلات التمويلية كانت كما يلي:

	محدد	عام	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الرصيد في 1 يناير 2008	-	4,962	4,962
المحمل خلال 2008	7,216	13,234	20,450
الرصيد في 31 ديسمبر 2008	7,216	18,196	25,412
المحمل خلال عام 2009	35,906	3,605	39,511
المحول من العام إلى المحدد خلال السنة	11,000	(11,000)	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2009	54,122	10,801	64,923

في 31 ديسمبر 2009، بلغت التسهيلات التمويلية غير المنتظمة 17,174 ألف دينار كويتي، بالصافي بعد خصم المخصص بمبلغ 54,122 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2008: 6,166 ألف دينار كويتي، بالصافي بعد خصم المخصص بمبلغ 7,216 ألف دينار كويتي).

في 31 ديسمبر 2008، تضمن مخصص انخفاض القيمة مخصص عام إضافي بمبلغ 11,000 ألف دينار كويتي. خلال الربع الأول من عام 2009، تم إعادة تصنيف مبلغ 11,000 ألف دينار كويتي من بند مخصص عام إلى مخصص محدد.

إن تحليل المخصصات المحددة والعامة المبين أعلاه يستند إلى متطلبات بنك الكويت المركزي. ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي تم احتساب مخصص عام بنسبة 1% على كافة التسهيلات النقدية و0.5% على التسهيلات غير النقدية التي لم يتم احتساب مخصصات محددة لها بعد استبعاد بعض فئات الضمانات.

بنك بوبيان
Boubyan Bank

8. توزيعات للمودعين

	2009	2008
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
ودائع استثمارية	10,841	14,142
حسابات توفير	434	1,709
	11,275	15,851

9. (خسارة) / ربحية السهم

لا يوجد أسهم عادية مخففة محتمل إصدارها. إن المعلومات اللازمة لاحتساب (خسارة) / ربحية السهم الأساسية على أساس المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة هي كما يلي:

	2009	2008
صافي (خسارة) / ربح السنة العائد لمساهمي البنك (ألف دينار كويتي)	(51,695)	1,846
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (ألف سهم)	1,165,312	1,165,312
(خسارة) / ربحية السهم العائدة لمساهمي البنك (فلس)	(44.36)	1.58

10. النقد والنقد المعادل

	2009	2008
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
النقد في الصندوق	5,800	6,128
الأرصدة لدى بنك الكويت المركزي	-	159
الأرصدة لدى البنوك – الحسابات الجارية	2,339	862
النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنوك	8,139	7,149
أرصدة قصيرة الأجل	43,469	60,847
	51,608	67,996

إن القيمة العادلة للنقد والنقد المعادل لا تختلف عن قيمها الدفترية.

11. مستحق من البنوك

	2009	2008
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الرصيد	202,557	147,595
ناقصاً: ربح مؤجل	(132)	(275)
	202,425	147,320
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة	(31,829)	(6,000)
	170,596	141,320

يتم استخدام المرابحات والتمويلات الإسلامية الأخرى مع البنوك (إسلامية وتقليدية) في عمليات شراء وبيع سلع حيث تتم المتاجرة بمعرفة تلك البنوك نيابة عن المجموعة. إن حرية التصرف من قبل البنوك فيما يتعلق بعملية البيع والشراء محددة بشروط العقود المبرمة بين المجموعة والبنوك.

11. مستحق من البنوك (تتمة)

فيما يلي توزيع الأرصدة المستحقة من البنوك:

	2009	2008
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
القطاع الجغرافي		
الكويت والشرق الأوسط	**192,228**	121,912
غرب أوروبا	**7,461**	25,683
أخرى	**2,868**	-
ناقصاً: ربح مؤجل	**(132)**	(275)
	202,425	147,320
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة	**(31,829)**	(6,000)
	170,596	141,320

يتم احتساب مخصص انخفاض القيمة استناداً إلى تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن صافي الرصيد المستحق بعد خصم الأرباح المؤجلة (إن وجدت)، كما يلي:

	2009	2008
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الرصيد في بداية السنة	**6,000**	-
المحمل خلال السنة	25,829	6,000
الرصيد في نهاية السنة	**31,829**	6,000

إن القيمة العادلة للمرابحات والتمويلات الإسلامية الأخرى المستحقة من البنوك لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمها الدفترية.

12. تمويلات إسلامية للعملاء

تشتمل أرصدة التمويلات الإسلامية للعملاء على أرصدة المرابحات والوكالات، وتظهر بالصافي بعد مخصص انخفاض القيمة. فيما يلي توزيع لأرصدة التمويلات الإسلامية للعملاء:

	2009	2008
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
قطاع الأعمال		
مؤسسات مالية	**255,116**	225,031
إنشاءات وعقارات	**172,244**	172,660
تجاري وصناعي	**60,956**	35,080
أخرى	**148,709**	70,748
ناقصاً: ربح مؤجل	**(28,219)**	(9,781)
	608,806	493,738
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة	**(32,248)**	(18,307)
	576,558	475,431

12. تمويلات إسلامية للعملاء (تتمة)

	2009	2008
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
القطاع الجغرافي		
الكويت والشرق الأوسط	**606,947**	492,329
غرب أوروبا	**4,499**	7,465
أخرى	**25,579**	3,725
ناقصاً: ربح مؤجل	**(28,219)**	(9,781)
	608,806	493,738
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة	**(32,248)**	(18,307)
	576,558	475,431

يتم احتساب مخصص انخفاض القيمة استناداً إلى تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن صافي الرصيد المستحق بعد خصم الأرباح المؤجلة (إن وجدت)، كما يلي:

	2009	2008
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الرصيد في بداية السنة	**18,307**	4,204
المحمل خلال السنة	**13,941**	14,103
الرصيد في نهاية السنة	**32,248**	18,307
مؤسسات مالية	**10,680**	2,753
أخرى	**21,568**	15,554
	32,248	18,307

يتم عند الضرورة طلب أشكال مقبولة من الضمانات لأرصدة التمويلات الإسلامية للعملاء وذلك للتخفيف من أثر مخاطر الائتمان. وتتكون الأرصدة المدينة المستحقة من مؤسسات مالية بشكل رئيسي من المعاملات مع مؤسسات ذات جودة ائتمانية مقبولة. إن القيمة العادلة للتمويلات الإسلامية للعملاء لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية.

13. أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

	2009	2008
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
استثمارات في أوراق مالية غير مسعرة	**37,650**	34,976
استثمارات في صناديق غير مسعرة	**3,475**	5,571
استثمارات في أوراق مالية مسعرة	**363**	3,550
	41,488	44,097

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حسب تصنيف العملات كما يلي:

	2009	2008
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
دينار كويتي	**15,769**	18,725
جنيه إسترليني	**20,920**	18,976
دولار أمريكي	**3,830**	4,391
عملات أخرى	**969**	2,005
	41,488	44,097

14. استثمارات متاحة للبيع

	2009	2008
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
استثمارات في صكوك	**46,451**	38,122
استثمارات في صناديق غير مسعرة	**10,585**	9,688
استثمارات في أوراق مالية غير مسعرة	**8,769**	8,444
استثمارات في أوراق مالية مسعرة	**427**	1,927
	66,232	58,181

وفقاً للتعديلات على معيار المحاسبة الدولي 39 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 «إعادة تصنيف الأصول المالية»، أعادت المجموعة تصنيف بعض الأصول للمتاجرة إلى استثمارات في أوراق مالية متاحة للبيع خلال سنة 2008. لم يتم إعادة تصنيف أي من الأصول المالية للمجموعة خلال سنة 2009 (5,332 ألف دينار كويتي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008). في حال لم يتم إعادة تصنيف هذه الأصول المالية، كانت المجموعة ستسجل خسارة في القيمة العادلة بمبلغ 2,175 ألف دينار كويتي في بيان الدخل المجمع والذي تم تسجيله ضمن الدخل الشامل الآخر للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008. وخلال 2009، قامت المجموعة بتسجيل خسارة انخفاض في القيمة بمبلغ 2,132 ألف دينار كويتي في بيان الدخل المجمع تتعلق بتلك الأصول المالية المعاد تصنيفها.

	2009	2008
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
القطاع الجغرافي		
الكويت والشرق الأوسط	**63,077**	57,905
أخرى	**3,155**	276
	66,232	58,181

الاستثمارات المتاحة للبيع حسب تصنيف العملات كما يلي:

	2009	2008
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
دولار أمريكي	**49,882**	41,086
دينار كويتي	**14,976**	15,150
يورو	**1,374**	1,945
	66,232	58,181

15. شركات تابعة

خلال 2008، قامت شركة بوبيان كابيتال للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة) بالتعاون مع الشركة الأم – بنك بوبيان – بتأسيس شركة السيرة العقارية ذ.م.م. وشركة بوبيان الصناعية للتجارة العامة ذ.م.م. بحصة ملكية في كل منهما بنسبة 91% لشركة بوبيان كابيتال للاستثمار و9% لبنك بوبيان.

في أبريل 2009، قامت شركة بوبيان كابيتال للاستثمار مع البنك بتصفية شركة السيرة العقارية التي نتج عنها خسارة بقيمة 14 ألف دينار كويتي والتي تحملها البنك.

		2009	2008	
اسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	حصة الملكية وحقوق التصويت %	حصة الملكية وحقوق التصويت %	النشاط الرئيسي
شركة بوبيان للتأمين التكافلي ش.م.ك (مقفلة)	الكويت	**56.78**	56.78	تأمين تكافلي
شركة بوبيان كابيتال للاستثمار ش.م.ك (مقفلة)	الكويت	**100.00**	100.00	استثمار إسلامي
شركة السيرة العقارية ذ.م.م.	الكويت	**-**	100.00	عقارات
شركة بوبيان الصناعية للتجارة العامة ذ.م.م.	الكويت	**100.00**	100.00	تجارة عامة

16. استثمارات في شركات زميلة

تتضمن الاستثمارات في شركات زميلة ما يلي:

		2009	2008	
اسم الشركة الزميلة	بلد التأسيس	حصة الملكية وحقوق التصويت %	حصة الملكية وحقوق التصويت %	النشاط الرئيسي
بنك سياريا معاملات إندونيسيا	إندونيسيا	**21.28**	21.28	خدمات مصرفية تجارية إسلامية
شركة إجارة إندونيسيا للتمويل	إندونيسيا	**33.30**	33.30	خدمات تمويل إسلامية

تأسس بنك سياريا معاملات إندونيسيا (بنك معاملات) في 1991 وبدأ مزاولة نشاطه في مايو 1992، وقد تأسس البنك بمبادرة من قبل مجلس العلماء الإندونيسي الذي يدعمه مجموعة من رجال الأعمال.

تم خلال 2007 منح شركة إجارة إندونيسيا للتمويل ترخيص من الهيئات المختصة في إندونيسيا لتقديم خدمات تمويلية. بلغ استثمار المجموعة في شركة إجارة إندونيسيا للتمويل مبلغ 1,220 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2009 (31 ديسمبر 2008: 965 ألف دينار كويتي).

فيما يلي الحركة على أرصدة الاستثمارات في الشركات الزميلة:

	2009	2008
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الرصيد في بداية السنة	**5,914**	25,306
علاوة إصدار من شركة زميلة	**-**	1,659
تحويل إلى أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**-**	(20,057)
حصة في نتائج شركات زميلة	**518**	1,130
توزيعات أرباح مستلمة	**(500)**	(451)
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	**1,454**	(1,673)
	7,386	5,914

16. استثمارات في شركات زميلة (تتمة)

تم تسجيل حصة المجموعة في نتائج الشركتين الزميلتين بنك سيماريا معاملات اندونيسيا، وشركة إجارة اندونيسيا للتمويل، استناداً إلى بيانات مالية معدة بمعرفة إدارة الشركتين الزميلتين كما في 31 ديسمبر 2009.

فيما يلي مخلص المعلومات المالية المتعلقة بالشركات الزميلة للمجموعة:

	2009	2008
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
إجمالي الأصول	**481,022**	275,946
إجمالي الالتزامات	**(448,389)**	(249,796)
صافي الأصول	**32,633**	26,150
حصة المجموعة في صافي الأصول	**7,386**	5,914

	2009	2008
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
إجمالي الإيرادات	**29,269**	16,429
إجمالي الربح	**2,395**	5,043
حصة المجموعة في النتائج	**518**	1,130

17. استثمارات عقارية

إن الحركة في الاستثمارات العقارية هي كما يلي:

	2009	2008
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الرصيد في بداية السنة	**29,962**	18,960
المشتريات خلال السنة	**6,504**	15,773
المبيعات خلال السنة	**(158)**	(360)
خسائر غير محققة من التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات عقارية	**(2,646)**	(1,715)
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	**2,252**	(2,696)
	35,914	29,962

تتكون الاستثمارات العقارية من عدد من العقارات التجارية المدارة من قبل أطراف أخرى في أوروبا والولايات المتحدة والشرق الأوسط.

تتضمن الاستثمارات العقارية عقارات بقيمة دفترية تبلغ 26,291 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2009 (31 ديسمبر 2008: 19,478 ألف دينار كويتي)، وقد تم شراء هذه العقارات من خلال عدد من الشركات ذات الأغراض الخاصة.

18. أصول أخرى

	2009	2008
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
إيرادات مستحقة	**2,441**	1,845
مدفوعات مقدماً	**1,325**	1,855
خطابات ضمان مقبولة	**1,652**	3,486
برامج كمبيوتر	**1,315**	1,317
أخرى	**1,092**	1,416
	7,825	9,919

19. مستحق للبنوك

	2009	2008
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
حسابات استثمارية	**132,352**	102,645
حسابات غير استثمارية	**24,429**	15,486
	156,781	118,131

إن القيمة العادلة للأرصدة المستحقة للبنوك لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية.

20. حسابات المودعين

	2009	2008
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
حسابات استثمارية	**649,960**	510,453
حسابات غير استثمارية	**58,997**	59,183
	708,957	569,636

إن القيمة العادلة لحسابات المودعين لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية.

21. مطلوبات أخرى

	2009	2008
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
دائنون ومصروفات مستحقة	**1,920**	1,042
مكافآت مستحقة للموظفين	**2,366**	3,752
حسابات مقاصة	**1,697**	4,692
مخصص عام على تسهيلات غير نقدية	**846**	1,105
حسابات الهامش	**500**	572
مستحق لحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة	**-**	90
أخرى	**2,606**	3,900
	9,935	15,153

22. رأس المال

	2009		2008	
	سهم	ألف دينار كويتي	سهم	ألف دينار كويتي
أسهم عادية مصرح بها بقيمة اسمية 100 فلس	**1,166,000,000**	**116,600**	1,166,000,000	116,600
كسور أسهم غير مصدرة	**(687,556)**	**(69)**	(687,556)	(69)
أسهم مصدرة ومدفوعة بالكامل	**1,165,312,444**	**116,531**	1,165,312,444	116,531

23. علاوة إصدار أسهم

إن حساب علاوة إصدار الأسهم غير قابل للتوزيع، إلا في الحالات التي نص عليها قانون الشركات التجارية في دولة الكويت.

24. احتياطي اجباري

وفقاً لقانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للبنك، يتم تحويل 10 % من ربح السنة إلى الاحتياطي الإجباري. ويجوز للبنك إيقاف هذا التحويل السنوي عندما يصل رصيد الاحتياطي الإجباري إلى 50% من رأس المال. إن حساب الاحتياطي الإجباري غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للبنك.

25. احتياطي اختياري

بموجب النظام الأساسي للبنك، يتم تحويل 10 % من ربح السنة إلى الاحتياطي الاختياري. ويجوز إيقاف التحويل السنوي إلى الاحتياطي الاختياري بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين بناء على توصية من قبل مجلس الإدارة.

26. عقود التأجير التشغيلي

دخلت المجموعة في عدة ترتيبات تأجير لغرض تأجير مباني ومكاتب ومعدات. إن الحد الأدنى لإجمالي دفعات التأجير المستقبلية بموجب عقود التأجير التشغيلي لكل من الفترات التالية هو:

	2009	2008
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
خلال سنة واحدة	**2,120**	2,499
بعد سنة واحدة ولكن أقل من خمس سنوات	**5,440**	5,288
	7,560	7,787

يتم تجديد عقود التأجير التشغيلي تلقائياً ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر بخلاف ذلك وذلك من دون خيارات الشراء أو أي بنود متغيرة.

27. المعاملات مع أطراف ذات علاقة

تتكون الأطراف ذات العلاقة من المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس إدارة وشركات تخضع لسيطرتهم أو لسيطرتهم المشتركة وشركات زميلة وموظفي الإدارة الرئيسية وأفراد أسرهم المقربين. إن أرصدة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة تنتج عن معاملات تجارية في إطار النشاط العادي على أسس تجارية بحتة وهي مدرجة ضمن بنود البيانات المالية التالية:

	2009	2008
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
المستحق من الأطراف ذات العلاقة:		
مستحق من البنوك	**60,753**	12,426
تمويلات إسلامية للعملاء	**61,870**	22,204
المستحق إلى الأطراف ذات العلاقة:		
مستحق إلى البنوك	**80,797**	-
حسابات المودعين	**6,046**	74,139
المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:		
خطابات ضمان واعتمادات مستندية	**2,299**	87
إيرادات	**3,938**	2,701
مصروفات	**(685)**	(2,768)

27. المعاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

تحتفظ المجموعة بضمانات مقابل تسهيلات تمويلية إسلامية إلى الأطراف ذات العلاقة في شكل أسهم غير مدرجة. بلغ تقدير القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها مقابل تلك التسهيلات 24,514 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2009 (31 ديسمبر 2008: 8,000 ألف دينار كويتي).

كما في 31 ديسمبر 2009، بلغ مخصص انخفاض القيمة على أرصدة التسهيلات التمويلية المستحقة من الأطراف ذات العلاقة لا شيء دينار كويتي (31 ديسمبر 2008: 6,000 ألف دينار كويتي).

مدفوعات موظفي الإدارة الرئيسية:

تتضمن تفاصيل المدفوعات للإدارة الرئيسية ما يلي:

	2009	2008
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
مزايا قصيرة الأجل	**1,414**	3,067
مكافأة نهاية الخدمة	**147**	138
	1,561	3,205

خلال السنة الحالية، لم يبع البنك استثمارات متاحة للبيع لأي من شركاته التابعة (31 ديسمبر 2008: استثمارات متاحة للبيع بمبلغ 5,131 ألف دينار كويتي).

28. التزامات ومطلوبات محتملة

كما في تاريخ التقرير، كان هناك التزامات ومطلوبات محتملة ضمن أنشطة الأعمال العادية تتعلق بما يلي:

	2009	2008
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
كفالات	**40,360**	35,120
خطابات قبول وخطابات ضمان	**13,270**	12,530
التزامات استثمار	**585**	1,134
التزامات رأسمالية (مشروعات قيد الإنشاء)	**565**	412
التزامات ائتمانية	**16,159**	55,172
	70,939	104,368

29. تحليل القطاعات

يتم تحديد قطاعات الأعمال استناداً إلى معلومات التقارير المالية الداخلية حول عناصر المجموعة والتي تتم مراجعتها بانتظام من قبل صانع القرار التشغيلي الرئيسي من أجل تخصيص الموارد للقطاع وتقييم أدائها. تنقسم قطاعات الأعمال إما إلى قطاعات أعمال أو قطاعات جغرافية.

أ. قطاعات الأعمال

يتم تنظيم أنشطة البنك لأغراض الإدارة في أربعة قطاعات أعمال رئيسية:

الأعمال المصرفية :	تتضمن بشكل رئيسي ودائع العملاء الأفراد وأنشطة الأعمال المحدودة وتقديم خدمات المرابحة التجارية للعملاء وتسهيلات البطاقات الإسلامية المغطاة.
الائتمان :	تقديم خدمات تسهيلات المرابحة والإجارة للشركات والمؤسسات.
الاستثمار :	إدارة الاستثمارات المباشرة واستثمارات العقارات المحلية والدولية.
الخزانة :	إدارة المرابحة المحلية والدولية والتسهيلات التمويلية الإسلامية الأخرى بصورة رئيسية مع المؤسسات المالية، إضافة إلى إدارة عمليات تمويل البنك.

29. تحليل القطاعات (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

	الأعمال المصرفية	الائتمان	الاستثمار	الخزانة	بنود غير موزعة	المجموع
	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك
إيرادات حسب المنتج						
إيرادات تمويل	2,746	13,207	-	19,007	-	34,960
إيرادات استثمارات	-	-	3,697	3,628	-	7,325
إيرادات أتعاب وعمولات	606	518	850	1,570	76	3,620
حصة في نتائج شركات زميلة	-	-	518	-	-	518
صافي ربح ترجمة عملات أجنبية	-	-	-	755	-	755
إيرادات أخرى	9	-	(29)	-	350	330
إيرادات القطاع	3,361	13,725	5,036	24,960	426	47,508
مصروفات القطاع	(12,089)	(874)	(9,743)	(66,213)	(10,602)	(99,521)
نتائج القطاع	(8,728)	12,851	(4,707)	(41,253)	(10,176)	(52,013)

	الأعمال المصرفية	الائتمان	الاستثمار	الخزانة	بنود غير موزعة	المجموع
	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك
الأصول						
النقد والنقد المعادل	5,148	-	-	46,460	-	51,608
مستحق من البنوك	-	-	-	170,596	-	170,596
تمويلات إسلامية للعملاء	63,015	210,403	-	303,140	-	576,558
أصول مالية بالقيمة العادلة						
من خلال الأرباح أو الخسائر	-	-	41,488	-	-	41,488
استثمارات متاحة للبيع	-	-	19,781	46,451	-	66,232
استثمارات في شركات زميلة	-	-	7,386	-	-	7,386
عقارات للمتاجرة	-	-	2,862	-	-	2,862
استثمارات عقارية	-	-	35,914	-	-	35,914
أصول أخرى	28	1,630	-	584	5,583	7,825
ممتلكات ومعدات	2,237	125	82	250	1,616	4,310
مجموع الأصول	70,428	212,158	107,513	567,481	7,199	964,779
المطلوبات وحقوق الملكية						
مستحق للبنوك	5,451	-	-	151,330	-	156,781
حسابات المودعين	349,223	-	-	359,734	-	708,957
مطلوبات أخرى	1,310	819	812	296	6,698	9,935
حقوق الملكية	(8,770)	12,358	(1,185)	(41,399)	128,102	89,106
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	347,214	13,177	(373)	469,961	134,800	964,779

29. تحليل القطاعات (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008

	الأعمال المصرفية	الائتمان	الاستثمار	الخزانة	بنود غير موزعة	المجموع
	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك
إيرادات حسب المنتج						
إيرادات تمويل	519	16,224	-	21,527	-	38,270
إيرادات استثمار	-	-	13,729	5,299	-	19,028
إيرادات أتعاب وعمولات	310	41	843	2,656	987	4,837
حصة في نتائج شركات زميلة	-	-	1,130	-	-	1,130
صافي ربح ترجمة عملات أجنبية	-	-	-	131	-	131
إيرادات أخرى	-	-	-	-	15	15
إيرادات القطاع	829	16,265	15,702	29,613	1,002	63,411
مصروفات القطاع	(9,567)	(5,974)	(4,779)	(32,208)	(8,951)	(61,479)
نتائج القطاع	(8,738)	10,291	10,923	(2,595)	(7,949)	1,932

	الأعمال المصرفية	الائتمان	الاستثمار	الخزانة	بنود غير موزعة	المجموع
	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك
الأصول						
النقد والنقد المعادل	8,285	-	-	59,711	-	67,996
مستحق من البنوك	-	-	-	141,320	-	141,320
تمويلات إسلامية للعملاء	11,612	200,430	-	263,389	-	475,431
أصول مالية بالقيمة العادلة						
من خلال الأرباح أو الخسائر	-	-	44,097	-	-	44,097
استثمارات متاحة للبيع	-	-	20,059	38,122	-	58,181
استثمارات في شركات زميلة	-	-	5,914	-	-	5,914
عقارات للمتاجرة	-	-	2,754	-	-	2,754
استثمارات عقارية	-	-	29,962	-	-	29,962
أصول أخرى	507	1,930	929	3,601	2,952	9,919
ممتلكات ومعدات	2,085	100	77	193	2,432	4,887
مجموع الأصول	22,489	202,460	103,792	506,336	5,384	840,461
المطلوبات وحقوق الملكية						
مستحق لبنوك	41,260	-	-	76,871	-	118,131
حسابات المودعين	258,088	-	-	311,548	-	569,636
مطلوبات أخرى	611	1,060	195	276	13,011	15,153
حقوق الملكية	(7,574)	13,010	(1,033)	17,467	115,671	137,541
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	292,385	14,070	(838)	406,162	128,682	840,461

29. تحليل القطاعات (تتمة)

يتم توزيع الإضافات على الأصول غير المتداولة بخلاف الأدوات المالية الأخرى كما في 31 ديسمبر 2009 البالغة 44,675 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2008: 10,851 ألف دينار كويتي) على قطاعات أعمال المجموعة كالتالي:

	الأعمال المصرفية	الائتمان	الاستثمار	الخزانة	بنود غير موزعة	المجموع
	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك
31 ديسمبر 2009	**47,633**	**(4,309)**	**5,932**	**(1,061)**	**(3,520)**	**44,675**
31 ديسمبر 2008	11,856	(5,327)	10,942	(6,989)	369	10,851

ب. قطاعات جغرافية

يعمل البنك في مناطق جغرافية متنوعة، وفيما يلي التحليل الجغرافي:

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

	الكويت والشرق الأوسط	شمال أمريكا	غرب أوروبا	أخرى	المجموع
	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك
الأصول	**887,337**	**4,927**	**59,425**	**13,090**	**964,779**
أصول غير متداولة (غير متضمنة للأدوات المالية)	**72,746**	**1,632**	**28,781**	**1,077**	**104,236**
المطلوبات وحقوق الملكية	**962,010**	**-**	**2,769**	**-**	**964,779**
التزامات ومطلوبات محتملة	**55,750**	**-**	**-**	**15,189**	**70,939**
إيرادات القطاع	**44,230**	**147**	**1,726**	**1,405**	**47,508**
(خسارة) / ربح القطاع	**(44,737)**	**147**	**(3,847)**	**(3,576)**	**(52,013)**

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008

	الكويت والشرق الأوسط	شمال أمريكا	غرب أوروبا	أخرى	المجموع
	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك
الأصول	743,549	2,048	78,803	16,061	840,461
أصول غير متداولة (غير متضمنة للأدوات المالية)	36,183	155	22,138	1,084	59,560
المطلوبات وحقوق الملكية	820,178	-	13,131	7,152	840,461
التزامات ومطلوبات محتملة	104,333	19	-	16	104,368
إيرادات القطاع	50,614	157	9,178	3,462	63,411
(خسارة) / ربح القطاع	(843)	(422)	2,514	773	2,022

29. تحليل القطاعات (تتمة)

تركز الأصول والمطلوبات

تنشأ التركزات عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة متشابهة، أو في أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو عندما يكون لهم سمات اقتصادية متماثلة مما قد يجعل قدرتهم على مواجهة الالتزامات التعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. تشير التركزات إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة نحو التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال بذاته أو على منطقة جغرافية معينة.

إن توزيع الأصول حسب قطاعات الأعمال هو كما يلي:

	2009	2008
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
تجاري وصناعي	**60,185**	29,687
بنوك ومؤسسات مالية	**535,773**	517,782
إنشاءات وعقارات	**244,769**	218,271
أخرى	**124,052**	74,721
	964,779	840,461

إن توزيع المطلوبات حسب قطاعات الأعمال هو كما يلي:

	2009	2008
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
تجاري وصناعي	**951**	24,799
بنوك ومؤسسات مالية	**324,296**	346,405
إنشاءات وعقارات	**61,914**	26,596
أخرى	**487,934**	305,120
	875,095	702,920

30. الأدوات المالية وإدارة المخاطر

إن أنشطة المجموعة تعرضها لمخاطر مالية متنوعة وتتضمن هذه الأنشطة تحليل وتقييم وقبول وإدارة درجة معينة من المخاطر أو مجموعة مخاطر. ومن المتعارف عليه أن أي مؤسسة مالية تتحمل مخاطر، فالمخاطر التشغيلية هي نتاج اضطلاع المؤسسة بأعمالها، لذا فإن المجموعة تهدف لتحقيق توازن بين المخاطر والعوائد والحد من الآثار العكسية المحتملة على الأداء المالي للمجموعة.

إن سياسات إدارة مخاطر المجموعة مصممة للتعرف على وتحليل هذه المخاطر ووضع حدود وأدوات رقابية لتلك المخاطر ومراقبة المخاطر والالتزام بالحدود الخاصة بها. وتقوم المجموعة بصورة دورية بمراجعة سياسات إدارة المخاطر لتعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والممارسات المثلى.

وتستخدم المجموعة ضمن نشاطها الاعتيادي أدوات مالية أولية مثل النقد والأرصدة قصيرة الأجل والاستثمارات والقروض البنكية والمدينين والدائنين. ونتيجة لذلك، فإن المجموعة تتعرض للمخاطر المبينة أدناه. ولا تستخدم المجموعة في الوقت الحالي مشتقات الأدوات المالية لإدارة تعرضها لهذه المخاطر.

مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم قدرة أحد أطراف أداة مالية في سداد التزاماته مما يسبب تكبد الطرف الآخر لخسائر مالية. وللحد من هذه المخاطر، تتعامل المجموعة مع شركات ومؤسسات مالية وأفراد ذوي ملاءة مالية، ولدى المجموعة سياسات وإجراءات للحد من انكشافها لمخاطر الائتمان تجاه أي طرف مقابل. وتتضمن هذه السياسات تجنب التركز الائتماني، وتعمل المجموعة على الحد من التركزات الائتمانية الأخرى عن طريق الاضطلاع بمعاملات مع عدد كبير من العملاء. ويتم مراجعة كافة السياسات المتعلقة بالائتمان واعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

الحد الأقصى للانكشاف لمخاطر الائتمان دون الأخذ بالاعتبار أي ضمانات وتحسينات ائتمانية أخرى

يبين الجدول التالي الحد الأقصى للانكشاف لمخاطر الائتمان بالنسبة لعناصر بيان المركز المالي. ويظهر الحد الأقصى للانكشاف بالإجمالي قبل أثر التخفيف من خلال استخدام عقود الضمان:

		إجمالي الحد الأقصى للانكشاف	إجمالي الحد الأقصى للانكشاف
		2009	2008
	إيضاح	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
النقد والنقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق)	10	**45,808**	61,868
مستحق من البنوك	11	**170,596**	141,320
تمويلات إسلامية للعملاء	12	**576,558**	475,431
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	13	**41,488**	44,097
استثمارات متاحة للبيع	14	**66,232**	58,181
أصول أخرى (باستثناء برامج الكمبيوتر)	18	**6,509**	8,602
		907,191	789,499
التزامات محتملة		**53,630**	47,650
التزامات		**17,309**	56,718
إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان		**978,130**	893,867

إذا تم تسجيل الأدوات المالية بالقيمة العادلة، فإن المبالغ أعلاه تمثل الانكشاف الحالي لمخاطر الائتمان وليس الحد الأقصى للانكشاف للمخاطر الذي قد ينتج في المستقبل من التغيرات في القيمة العادلة.

ولمزيد من التفاصيل حول الحد الأقصى للانكشاف لمخاطر الائتمان لكل فئة من فئات الأدوات المالية، يمكن الرجوع إلى الإيضاحات المحددة بتلك الفئات.

30. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

تركزات الحد الأقصى للانكشاف لمخاطر الائتمان

تقوم المجموعة بإدارة تركزات المخاطر حسب العميل/الطرف المقابل والمنطقة الجغرافية وقطاع الأعمال. الحد الأقصى للانكشاف لمخاطر الائتمان تجاه أي عميل أو طرف مقابل كما في 31 ديسمبر 2009 كان 45,740 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2008: 28,794 ألف دينار كويتي) قبل الضمانات أو التحسينات الائتمانية الأخرى و 45,740 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2008: 28,794 ألف دينار كويتي) بالصافي بعد تلك الضمانات.

يمكن تحليل الأصول المالية للمجموعة قبل أي ضمانات أو تحسينات ائتمانية أخرى حسب المناطق الجغرافية كما يلي:

	2009			2008		
	بنوك	غير البنوك	الإجمالي	بنوك	غير البنوك	الإجمالي
	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك
الكويت والشرق الأوسط	**179,196**	**692,292**	**871,488**	121,505	608,184	729,689
أمريكا الشمالية	**-**	**433**	**433**	-	1,414	1,414
غرب أوروبا	**17,962**	**12,681**	**30,643**	45,025	9,966	54,991
أخرى	**-**	**4,627**	**4,627**	-	3,405	3,405
	197,158	**710,033**	**907,191**	166,530	622,969	789,499

فيما يلي تحليل الأصول المالية للمجموعة قبل أي ضمانات محتفظ بها أو تحسينات ائتمانية أخرى حسب قطاعات الأعمال:

	2009			2008		
	بنوك	غير البنوك	الإجمالي	بنوك	غير البنوك	الإجمالي
	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك
تجاري وصناعي	**-**	**61,837**	**61,837**	-	30,047	30,047
بنوك ومؤسسات مالية	**197,158**	**325,554**	**522,712**	166,530	309,485	476,015
إنشاءات وعقارات	**-**	**207,737**	**207,737**	-	209,380	209,380
أخرى	**-**	**114,905**	**114,905**	-	74,057	74,057
	197,158	**710,033**	**907,191**	166,530	622,969	789,499

الضمانات والتحسينات الائتمانية الأخرى

مبلغ ونوع الضمان المطلوب يعتمد على تقييم المخاطر الائتمانية للطرف المقابل، ويتم تطبيق إرشادات حول قبول أنواع الضمانات ومتغيرات التقييم.

فيما يلي أنواع الضمانات التي يتم الحصول عليها:

- ضمانات نقدية
- كفالات بنكية
- عقارات مدرة للدخل وغير مدرة للدخل
- أسهم وأدوات مالية إسلامية أخرى

ويمكن للمجموعة أن تحصل على ضمانات من الشركات الأم للتسهيلات التمويلية المقدمة لشركاتها التابعة. وتقوم الإدارة بمراقبة القيمة السوقية للضمانات وطلب ضمانات إضافية إذا تطلب الأمر ذلك وفقاً للعقد المبرم. وتنص سياسة المجموعة على التصرف في العقارات التي يتم تملكها بالشكل السليم، وتستخدم المحصلات لخفض أو سداد الدين المستحق. وبصفة عامة، لا تقوم المجموعة بشغل أي عقارات تتملكها لأغراض العمل.

30. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

جودة الائتمان لكل فئة من الأصول المالية

تقوم المجموعة بإدارة الجودة الائتمانية للأصول المالية، ويبين الجدول التالي الجودة الائتمانية لكل فئة من فئات الأصول لبنود بيان المركز المالي:

31 ديسمبر 2009

	غير متأخرة ولم تنخفض قيمتها			
	بنوك	غير البنوك	متأخرة أو انخفضت قيمتها	الإجمالي
	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك
النقد والنقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق)	**2,339**	**43,469**	**-**	**45,808**
مستحق من البنوك	**163,709**	**-**	**6,887**	**170,596**
تمويلات إسلامية للعملاء	**-**	**567,778**	**8,780**	**576,558**
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**24,098**	**17,390**	**-**	**41,488**
استثمارات متاحة للبيع	**-**	**65,805**	**427**	**66,232**
أصول أخرى (باستثناء برامج الكمبيوتر)	**-**	**6,509**	**-**	**6,509**
	190,146	**700,951**	**16,094**	**907,191**

31 ديسمبر 2008

	غير متأخرة ولم تنخفض قيمتها			
	بنوك	غير البنوك	متأخرة أو انخفضت قيمتها	الإجمالي
	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك
النقد والنقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق)	1,021	60,847	-	61,868
مستحق من البنوك	135,320	-	6,000	141,320
تمويلات إسلامية للعملاء	-	475,265	166	475,431
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	22,851	21,246	-	44,097
استثمارات متاحة للبيع	1,340	56,841	-	58,181
أصول أخرى (باستثناء برامج الكمبيوتر)	-	8,602	-	8,602
	160,532	622,801	6,166	789,499

قامت الإدارة بتقدير القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها لكل عملية تمويل متأخرة على حده بمبلغ 8,010 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2009 (31 ديسمبر 2008: 4,210 ألف دينار كويتي).

30. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

جودة الائتمان لكل فئة من الأصول المالية (تتمة)

التسهيلات التمويلية المعاد التفاوض بشأنها

إن التسهيلات التمويلية المعاد التفاوض بشأنها هي تلك التسهيلات التي أعيدت جدولتها بسبب تدهور الوضع المالي للطرف المقابل وقامت المجموعة بأخذ حقوق وامتيازات لم تأخذها في الاعتبار من قبل. عند إعادة جدولة التسهيلات، فإنها تظل ضمن هذه الفئة بغض النظر عن الأداء المرضي لها بعد إعادة جدولتها أو أن يتم بعد إعادة جدولتها رد حساب العميل الذي كان متعثراً من قبل إلى حالته العادية ويدار مع أي حسابات أخرى مماثلة. وتشمل أنشطة إعادة جدولتها ترتيبات الدفعات الممتدة وخطط الإدارة الخارجية المعتمدة إلى جانب تعديل وتأجيل الدفعات.

خلال عام 2009، أعادت المجموعة التفاوض بشأن شروط بعض الأرصدة المستحقة من غير البنوك بإجمالي مبلغ 26,470 ألف دينار كويتي. لو لم يتم إعادة التفاوض بشأن هذه الأرصدة، لمضى تاريخ استحقاقها أو انخفضت قيمتها. كما في 31 ديسمبر 2009، لم يتم الانتهاء من المناقشات حول إعادة الجدولة مع الأطراف المعنية. ولا يمكن في الوقت الحالي تحديد المحصلة النهائية لإعادة التفاوض، وعليه لم يتم احتساب مخصص لأي آثار قد تترتب على المجموعة ضمن البيانات المالية المجمعة (2008: لا يوجد حالات إعادة جدولة).

مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر تقلب قيمة الأصول نتيجة للتغيرات في أسعار السوق مثل مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الأسهم.

تدار مخاطر السوق على أساس توزيع الأصول بصورة محددة مسبقاً على فئات متعددة للأصول والتقييم المستمر لظروف السوق واتجاهاته وتقدير الإدارة للتغيرات طويلة وقصيرة الأجل في القيمة العادلة.

لا تتعرض المجموعة لأي مخاطر بالنسبة لإعادة تسعير التزاماتها حيث أن المجموعة لا تقوم، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، بتقديم معدلات عوائد تعاقدية لمودعيها.

مخاطر العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملات الأجنبية في مخاطر تقلب قيمة أداة مالية بسبب التغيرات في معدلات صرف العملات الأجنبية.

وتتعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية على المعاملات بالعملات غير الدينار الكويتي. وتعمل المجموعة على التأكد من إبقاء صافي الانكشاف لمخاطر العملات الأجنبية في مستوى معقول، وذلك عن طريق التعامل بعملات لا تتغير أسعارها بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي.

يبين الجدول التالي العملات الأجنبية التي تمثل الانكشاف الهامة للمجموعة كما في 31 ديسمبر. ويبين التحليل أدناه اثر زيادة أسعار صرف العملات الأجنبية بنسبة 5 % مقابل الدينار الكويتي، مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة دون تغيير على النتائج المدرجة وحقوق الملكية. المبلغ السالب بالجدول يعكس صافي انخفاض محتمل في ربح التشغيل أو حقوق الملكية، في حين يعكس المبلغ الموجب زيادة محتملة.

	2009		2008	
	الأثر على النتائج المدرجة	الأثر على حقوق الملكية	الأثر على النتائج المدرجة	الأثر على حقوق الملكية
	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك
دولار أمريكي	**(673)**	**(591)**	(282)	(37)
جنية إسترليني	**(120)**	**(76)**	16	16
يورو	**239**	**239**	119	119
روبيه إندونيسية	**308**	**369**	21	317

قد يكون النقص بنسبة 5 % بالعملات أعلاه مقابل الدينار الكويتي له أثر معادل، ولكن عكسي، للمبالغ الظاهرة أعلاه، على أساس أن كافة المتغيرات الأخرى تظل ثابتة دون تغيير.

30. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السوق (تتمة)

مخاطر أسعار حقوق الملكية

تنشأ مخاطر حقوق الملكية من التغير في القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات بالنسبة لتركز التوزيع الجغرافي وقطاعات الأعمال. بالنسبة لتلك الاستثمارات المصنفة كمتاحة للبيع، فإن الزيادة بنسبة 5% بأسعار الأسهم كما في 31 ديسمبر 2009 سينتج عنه زيادة حقوق الملكية بمبلغ 460 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2008: زيادة بمبلغ 519 ألف دينار كويتي). بالنسبة للاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر سيؤدى ذلك إلى زيادة الربح أو الخسارة بمبلغ 1,901 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2008 : زيادة بمبلغ 1,926 ألف دينار كويتي). أي تغير معادل في الاتجاه المعاكس قد يكون له أثر معادل، ولكن عكسي، للمبالغ الظاهرة أعلاه، على أساس أن كافة المتغيرات الأخرى تظل ثابتة دون تغيير.

مخاطر التشغيل

إن مخاطر التشغيل هي تلك المخاطر التي تنتج من فشل النظم أو الأخطاء البشرية أو الغش أو الأحداث الخارجية. وفي حال فشل فاعلية الرقابة، يمكن أن تسبب مخاطر التشغيل أضرار للسمعة ويكون لذلك آثار قانونية سلبية أو تؤدي إلى خسارة مالية.

لدى المجموعة سياسات وإجراءات يتم تطبيقها لتحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل إلى جانب المخاطر الأخرى المرتبطة بالنشاط المصرفي والمالي للمجموعة. وتدار مخاطر التشغيل للتأكد من الالتزام بالسياسات والإجراءات ومراقبة مخاطر التشغيل كجزء من أنشطة إدارة المخاطر الشاملة.

تدار مخاطر التشغيل في المجموعة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بالإرشادات العامة لأنظمة الرقابة الداخلية والممارسات المثلي لإدارة ورقابة المخاطر التشغيلية لدى البنوك.

مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها المالية. قد تنتج مخاطر السيولة عن الاختلافات في السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يتسبب في نضوب بعض مصادر التمويل على الفور. وللوقاية من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الأصول مع أخذ السيولة في الاعتبار، والاحتفاظ برصيد جيد للنقد والنقد المعادل والأوراق المالية القابلة للتداول. كما تقوم المجموعة بصورة دورية بتقييم الملاءة المالية للعملاء.

قامت المجموعة بتشكيل لجنة إدارة الأصول والمطلوبات لإدارة أصول ومطلوبات المجموعة بصورة إستراتيجية وشاملة. وتعقد اللجنة اجتماعاتها بصورة دورية لتحديد ومراجعة السياسات لإدارة مخاطر السيولة ووضع حدود لتلك المخاطر.

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق أصول والتزامات المجموعة. لقد تم تحديد الاستحقاق التعاقدي للأصول والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ المركز المالي إلى تاريخ الاستحقاق التعاقدي، ولم يأخذ في الاعتبار الاستحقاقات الفعلية التي يعكسها توفر السيولة النقدية. تقوم الإدارة بمراقبة استحقاق الأصول والمطلوبات للتأكد من الاحتفاظ بالسيولة الكافية. يستند استحقاق الأصول والمطلوبات بنهاية السنة إلى الترتيبات التعاقدية للسداد.

30. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

إن استحقاقات الأصول والمطلوبات هي كما يلي:

31 ديسمبر 2009

	خلال 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة	المجموع
	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك
الأصول					
النقد والنقد المعادل	51,608	-	-	-	51,608
مستحق من البنوك	164,916	5,680	-	-	170,596
تمويلات إسلامية للعملاء	317,101	62,291	133,484	63,682	576,558
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	363	-	-	41,125	41,488
استثمارات متاحة للبيع	46,878	-	-	19,354	66,232
استثمارات في شركات زميلة	-	-	-	7,386	7,386
عقارات للمتاجرة	-	-	2,862	-	2,862
استثمارات عقارية	-	-	-	35,914	35,914
أصول أخرى	4,391	2,772	331	331	7,825
ممتلكات ومعدات	-	-	-	4,310	4,310
مجموع الأصول	585,257	70,743	136,677	172,102	964,779
المطلوبات وحقوق الملكية					
مستحق للبنوك	122,041	2,769	26,284	5,687	156,781
حسابات المودعين	480,425	143,488	74,453	10,591	708,957
مطلوبات أخرى	9,935	-	-	-	9,935
حقوق الملكية	-	-		89,106	89,106
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	612,401	146,257	100,737	105,384	964,779

30. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

31 ديسمبر 2008

	خلال 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة	المجموع
	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك
الأصول					
النقد والنقد المعادل	67,996	-	-	-	67,996
مستحق من البنوك	138,556	2,764	-	-	141,320
تمويلات إسلامية للعملاء	325,883	64,123	64,364	21,061	475,431
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	-	-	44,097	44,097
استثمارات متاحة للبيع	38,122	-	-	20,059	58,181
استثمارات في شركات زميلة	-	-	-	5,914	5,914
عقارات للمتاجرة	-	-	2,754	-	2,754
استثمارات عقارية	-	-	-	29,962	29,962
أصول أخرى	6,269	-	-	3,650	9,919
ممتلكات ومعدات	-	-	-	4,887	4,887
مجموع الأصول	576,826	66,887	67,118	129,630	840,461
المطلوبات وحقوق الملكية					
مستحق للبنوك	118,131	-	-	-	118,131
حسابات المودعين	478,366	71,445	17,979	1,846	569,636
مطلوبات أخرى	12,683	939	-	1,531	15,153
حقوق الملكية	-	-	-	137,541	137,541
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	609,180	72,384	17,979	140,918	840,461

القيمة العادلة للأدوات المالية

تعرّف القيمة العادلة على أنها المبلغ الذي يتم به مبادلة أداة في معاملة مالية بين أطراف على دراية ورغبة في إتمام عملية على أسس تجارية بحتة غير تلك المتعلقة بالبيع الجبري أو التصفية. يتم الحصول على القيمة العادلة من أسعار السوق المعلنة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة وطرق أخرى مناسبة. إن القيمة المدرجة للأدوات المالية تعادل تقريباً قيمهم العادلة كما في 31 ديسمبر نظراً لطبيعة قصر فترة استحقاق هذه الأدوات، باستثناء أنه لم يكن بالإمكان قياس القيمة العادلة لبعض الأوراق المالية الغير مسعرة بطريقة موثوق فيها.

مستويات القيمة العادلة

يحلل الجدول التالي الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة استناداً إلى طريقة تقييم، حيث يتم تعريف المستويات المختلفة على النحو التالي:

- المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) لأصول أو التزامات متطابقة في أسواق نشطة؛
- المستوى 2: معلومات غير السعر المعلن المتضمن في المستوى ا التي يتم رصدها للأصل أو الالتزام، سواء بصورة مباشرة (مثل الأسعار) أو غير مباشرة (أي مشتقة من الأسعار)؛
- المستوى 3: معلومات عن الأصل أو الالتزام لا تستند إلى تلك المرصودة من السوق (معلومات غير ظاهرة).

30. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

مستويات القيمة العادلة (تتمة)

31 ديسمبر 2009	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	الإجمالي
	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك
أصول مالية متاحة للبيع	-	66,232	-	66,232
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	41,125	-	41,125
أصول مالية محتفظ بها للمتاجرة	363	-	-	363
	363	107,357	-	107,720

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009، تم تحويل أصول مالية متاحة للبيع بقيمة دفترية بلغت 427 ألف دينار كويتي من المستوى 1 إلى المستوى 2 نظراً لأن الأسعار المعلنة في السوق لهذه الأوراق المالية لم تعد متوفرة بصورة دورية، ولتحديد القيمة العادلة لهذه الأوراق المالية، استخدمت الإدارة تقنيات للتقييم تستند فيها جميع المعلومات الهامة إلى تلك المرصودة من السوق. لم يتم أي تحويل من المستوى 2 إلى المستوى ا خلال سنة 2009.

إدارة رأس المال

تحتفظ المجموعة بقاعدة رأسمالية مدارة بصورة فعالة لتغطية المخاطر الكامنة في الأعمال. ويتم مراقبة كفاية رأسمال المجموعة باستخدام مجموعة من الإجراءات مثل القواعد والنسب المحددة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية والتي يطبقها بنك الكويت المركزي في الإشراف على المجموعة.

وقد التزمت المجموعة خلال السنة بكافة المتطلبات الخارجية المفروضة حول رأس المال.

تتمثل الأهداف الرئيسية لإدارة رأسمال المجموعة في التأكد من أن المجموعة ملتزمة بكافة المتطلبات الخارجية حول رأس المال، ولديها تصنيف ائتماني قوي ونسب جيدة لرأس المال وذلك لدعم أعمالها ورفع القيمة العائدة للمساهمين إلى الحد الأقصى.

تدير المجموعة هيكل رأسمالها وتقوم بتعديله على ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وسمات المخاطر التي تتعرض لها أنشطتها. وبهدف المحافظة على هيكل رأس المال أو تعديله، يمكن للمجموعة أن تقوم بتعديل مبلغ توزيعات الأرباح للمساهمين أو إصدار أسهم على رأس المال. لم يتم عمل أي تغييرات في الأهداف والسياسات والإجراءات عن السنوات السابقة.

30. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

يبين الجدول التالي مركز رأس المال القانوني للمجموعة كما في 31 ديسمبر:

	2009	2008
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الشريحة ١ من رأس المال		
رأس المال	**116,531**	116,531
علاوة إصدار أسهم	**280**	280
احتياطي قانوني	**3,913**	3,913
احتياطي اختياري	**3,591**	3,591
(خسائر متراكمة) / أرباح مرحلة	**(38,445)**	13,250
حصص غير مسيطرة	**1,971**	2,393
خصومات من الشريحة ١ من رأس المال		
(50 % من استثمارات في شركات زميلة واستثمار في صكوك)	**(5,814)**	(972)
	82,027	138,986
الشريحة 2 من رأس المال		
احتياطي القيمة العادلة	**569**	(798)
احتياطي ترجمة عملات أجنبية	**-**	(1,619)
مخصص عام	**6,945**	6,751
خصومات من الشريحة ٢ من رأس المال		
(50 % من استثمارات في شركات زميلة واستثمار في صكوك)	**(5,814)**	(972)
	1,700	3,362
إجمالي رأس المال القانوني	**83,727**	142,348
الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	**604,932**	586,511
نسب رأس المال		
إجمالي رأس المال القانوني كنسبة مئوية من إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	**13.84%**	24.27%
إجمالي الشريحة ١ من رأس المال كنسبة مئوية من إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	**13.56%**	23.70%

31. الأصول والمطلوبات المالية

يبين الجدول أدناه تصنيف المجموعة لكل فئة من فئات الأصول والمطلوبات المالية:

31 ديسمبر 2009

	مصنفة بالقيمة العادلة	محتفظ بها للمتاجرة	قروض ومدينون	متاحة للبيع	تكلفة مطفأة أخرى	إجمالي القيمة الدفترية
	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك
النقد والنقد المعادل	51,608	-	-	-	-	51,608
مستحق من البنوك	-	-	170,596	-	-	170,596
تمويلات إسلامية للعملاء	-	-	576,558	-	-	576,558
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	41,125	363	-	-	-	41,488
استثمارات متاحة للبيع	-	-	-	66,232	-	66,232
	92,733	363	747,154	66,232	-	906,482
مستحق للبنوك	-	-	-	-	156,781	156,781
حسابات المودعين	-	-	-	-	708,957	708,957
	-	-	-	-	865,738	865,738
(المصروفات) / الإيرادات	(19,029)	(56)	34,960	106	(13,043)	2,938

31. الأصول والمطلوبات المالية (تتمة)

يبين الجدول أدناه تصنيف المجموعة لكل فئة من فئات الأصول والمطلوبات المالية:

31 ديسمبر 2008

	مصنفة بالقيمة العادلة	محتفظ بها للمتاجرة	قروض ومدينون	متاحة للبيع	تكلفة مطفأة أخرى	إجمالي القيمة الدفترية
	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك
النقد والنقد المعادل	67,996	-	-	-	-	67,996
مستحق من البنوك	-	-	141,320	-	-	141,320
تمويلات إسلامية للعملاء	-	-	475,431	-	-	475,431
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	40,547	3,550	-	-	-	44,097
استثمارات متاحة للبيع	-	-	-	58,181	-	58,181
	108,543	3,550	616,751	58,181	-	787,025
المستحق للبنوك	-	-	-	-	118,131	118,131
حسابات المودعين	-	-	-	-	569,636	569,636
	-	-	-	-	687,767	687,767
الإيرادات /(المصروفات)	14,317	(571)	38,270	2,051	(19,741)	34,326

32. أصول برسم الأمانة

إن القيمة الإجمالية للأصول المحتفظ بها من قبل البنك بصفة أمانة أو وكالة بلغت 43,702 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2008: 91,893 ألف دينار كويتي).

33. الجمعية العمومية

قررت الجمعية العمومية للمساهمين المنعقدة في 14 أبريل 2009 عدم توزيع أسهم منحة (31 ديسمبر 2008: وافقت الجمعية العمومية للمساهمين المنعقدة في 17 مارس 2008 على توزيع أسهم منحة بواقع 10% من عدد الأسهم القائمة المحتفظ بها من قبل المساهمين المسجلين في سجلات البنك بتاريخ الجمعية العمومية).

وقد تمت الموافقة في الجمعيتين العموميتين العادية وغير العادية للبنك المنعقدتين بتاريخ 17 سبتمبر و1 أكتوبر 2009 على التوالي على زيادة رأسمال البنك المصرح به من 116,600 ألف دينار كويتي إلى 174,900 ألف دينار كويتي من خلال إصدار عدد 583,000 ألف سهم. وعليه، بلغت الزيادة برأس المال المصرح به 58,300 ألف دينار كويتي بواقع 100 فلس لكل سهم بالإضافة إلى علاوة إصدار أسهم بمبلغ 87,450 ألف دينار كويتي بواقع 150 فلس لكل سهم.

34. أمور نظامية أخرى

خلال 2009، فرض بنك الكويت المركزي غرامات على البنك بمبلغ 333 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2008: لا شيء دينار كويتي) بسبب عدم الالتزام ببعض التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي.

35. أرقام المقارنة

تم تعديل بعض أرقام المقارنة لكي تتلاءم مع طريقة عرض البيانات المالية للسنة الحالية.